

تقديم

د. احمد الحمداني

استاذ مساعد / كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين

من المعلوم بأن الاقتصاد العراقي قد سار خلال الفترة الماضية ضمن فلسفة اقتصادية معينة اعتمدت القطاع العام أساساً في تحديد حركة المتغيرات الاقتصادية في العراق، وذلك خلال الفترة التي تلت عام 1958، وبعد حصول التغير الأخير في العراق كانت هناك توجهات لإعادة النظر في طبيعة تلك الفلسفة الاقتصادية السابقة بما يعنى محاولة دمج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد العالمي وترجيح آية السوق في صيغة حركة المتغيرات الاقتصادية عموماً، وعليه فقد تسابقت العديد من مراكز البحوث والباحثين في الكتابة بهذا الشأن وإعطاء تصورات حول الموضوع، ولذلك جاءت هذه الدراسة كجزء من الحركة الجديدة للباحثين في بناء تصور حول ما يمكن ان يكون عليه العمل الاقتصادي في العراق مستقبلاً مشتملة على محاور أربع:

المحور الأول: منها كيفية الارتقاء بالصناعات التحويلية وتحسينها بالقدرة الكافية على مواجهة الأساليب الحمائية التي تعتمد في الكتل الاقتصادية العالمية واحتمالات المنافسة مع المنتجين الكبار الذين تدعمهم أساليب الحماية الكمركية علاوة على اقتراح نمط جديد لآليات العمل المصرفي يخدم القطاع الصناعي .

المحور الثاني: القطاع الزراعي والكشف عن الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها وكيف انها يستطيع ان تحقق الأمن الغذائي للعراق اذا ما تم استغلال تلك الموارد لخدمة عملية الإنتاج الزراعي .

المحور الثالث: فقد تناول قطاع الخدمات الذي يعد القطاع الذي يتعامل مع فعل القطاعات الأخرى حيث يشير الباحثون إلى طبيعة الإخفاقات التي شهدتها هذا القطاع خلال السنوات الماضية والإمكانيات التي يمكن ان يكون عليها فيما لو استثمرت ضمن الحركة العامة للاقتصاد العراقي.

اما المحور الرابع: فقد تناول السياسات التجارية الحكومية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وكيفية دخول العراق الى منظمة التجارة العالمية .
نأمل أن تكون هذه الدراسة قد أصابت الهدف الذي يسعى إليه الباحثون ويضع لبنة إضافية في البناء الاقتصادي والاجتماعي الذي نسعى لبلوغه في اقتصادنا العراقي الجديد.

ومن الله التوفيق.

كلمة المحرر

الدكتور كاظم احمد البطاط
استاذ مساعد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

لقد أسفرت الحرب العراقية- الإيرانية وحرب الخليج الثانية عن دمار هائل للبنية التحتية عموماً والهيكل الإنتاجية خصوصاً انعكست على تراجع معدلات النمو الاقتصادية الإجمالية والقطاعية، إضافة إلى فقدان مبدأ الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية بسبب شمولية ومركزية السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في ظل الحصار الاقتصادي والتكنولوجي الناجم عن العقوبات الدولية لتضيف إلى الدمار الشامل بعد احتلال العراق تعطلاً إجبارياً لمعظم المرافق الحيوية الصناعية والزراعية والخدمية.

والدراسة الحالية تحاول أن تعرض واقع وآفاق إجمالي القطاعات (الصناعية، الزراعية، الخدمية) في الاقتصاد العراقي منطلقة من فرضية مفادها ضرورة اعتماد برنامج وطني للإصلاح يتكون من حزمة علاجات تركز على الذات والمشاريع العربية المشتركة إضافة إلى الاستعانة بالخبرات الدولية للمؤسسات والمنظمات العالمية في مجال تقديم المعونات وتسهيل تدفق رأس المال الأجنبي المباشر والعمل على إعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة وزيادة فرص الاستثمار لاستيعاب الأعداد الكبيرة من قوى العمل العاطلة، وتوزعت الدراسة على أربعة محاور وعلى النحو الآتي:

1. القطاع الصناعي في العراق الواقع والآفاق.
أ. م. د. حسين ديكان درويش
2. القطاع الزراعي في العراق الواقع والآفاق .
م. م. عامر عمران كاظم
3. قطاع الخدمات في العراق الواقع والآفاق .
د. عياد محمد علي باش
4. السياسات التجارية الحكومية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
الباحث حسن بدري مهلهل
والباحث مهند حميد مجيد
قسم العلاقات الخارجية/ وزارة التجارة .

والحمد لله رب العالمين .

القطاع الصناعي في العراق الواقع والآفاق

د. حسين ديكان درويش
أستاذ مساعد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء.

أولاً: واقع قطاع الصناعة التحويلية في العراق

تمثل بيانات جدول رقم(1) بعض مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق لسنوات مختارة ضمن السلسلة الزمنية للبيانات للمدة (1995- 2000) واهم تلك المؤشرات (عدد العاملين، إجمالي القيمة المضافة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت).

(جدول 1-)

بعض مؤشرات الصناعة التحويلية في العراق ونسب تقديرها (1990-2000)

الزمن	عدد العاملين (عامل)	إجمالي القيمة المضافة (دينار)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليون دينار)
1990	1120547	649520.5	1014.1
1992	58989	1301912	2339
1994	723297	22429540	6258.2
1996	786606	54155662.9	4507.8
1998	585394	62890891.5	22519.7
2000	1674188	260316852.1	98553
معدل النمو الإجمالي	%3.7	%172.5	%151.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة التخطيط الاقتصادي

إذ يلاحظ من أرقام الجدول، تذبذب وتباين في نسب تغير المؤشرات المذكورة، فقد بلغت نسبة التغير في عدد العاملين للمدة 1992 قيمة سالبة بلغت (-0.95) ارتفعت إلى (11.26) للمدة 1994 وسبب ذلك التباين هو ارتفاع معدل دوران العمل بفعل تسرب قوة العمل إلى خارج الأنشطة الصناعية بسبب فروقات الأجور بفعل الحصار الاقتصادي انعكس ذلك على تدني نسبة معدل النمو الإجمالي والبالغة (3.7%)⁽¹⁾.

ويلاحظ أيضاً إن نسبة التغير في مؤشر إجمالي القيمة المضافة قد بلغت أعلى نسبة (16.2%) عام 1994 وأدنى نسبة تغير عام 1998 بلغت (0.16%) بسبب تأثير تباين قوة العمل من فترة إلى أخرى وأثر ذلك على إنتاجية العمل في هذا القطاع مع العلم إن معدل النمو السنوي المركب قد حقق أعلى نسبة بلغت (172.5%) بالمقارنة مع بقية المؤشرات، أما نسب التغير لمؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد بلغت أدنى نسبة (-0.28%) عام 1996 لترتفع إلى أعلى نسبة عام 1998 بلغت (3.9%) ويبرر ذلك التحسن الذي طرأ على إعادة هيكلة رأس المال الثابت وتطويره في العراق بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة بعد عام 1996 والسماح للعراق بتصدير جزء من النفط الخام وبقية (6) مليار دولار نصف السنوية وأثر ذلك لاحقاً على ارتفاع معدل النمو السنوي المركب ليبلغ (151.6%).

ولغرض اختبار فاعلية تخصيص الموارد الاقتصادية في الاقتصاد العراقي من خلال آلية اختبار كثافة توزيع عناصر الإنتاج خاصة (العمل، رأس المال) لقطاع الصناعة التحويلية للمدة (1980 - 2000) تم تقدير النموذج القياسي التالي (2) :

$$\ln v = 4.94 + 0.03 \ln l + 1.00 \ln k + 0.91T \quad (t)$$

$$(0.05) \quad (9.67) \quad (3.63)$$

$$R^2 = 94.1\% \quad R^2 = 93.1\% \quad f = 90.5 \quad D.w = 1.15$$

حيث تبين قيمة اختبار (f) المحتسبة (f=90.5) إنها أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (v2=17, v1=3) والبالغة (3.2) ويعزز ذلك معنوية النموذج إذ يفسر معامل التحديد المعدل (R²) نسبة (93%) من التغيرات الحاصلة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بفعل عاملي (عدد العمال L، إجمالي تكوين رأس المال الثابت k، إضافة إلى عنصر التقدم التكنولوجي المحايد T، إذ بلغت مروونات المساهمة الإنتاجية (0.03%، 1.00%، 0.19%) على التوالي والذي يعني أيضاً إن دالة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في العراق مكثفة لعنصر رأس المال إذ إن زيادة عنصر إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمقدار دينار واحد سيتعدى إلى زيادة في إجمالي قطاع الصناعة التحويلية بمقدار (100) دينار.

وكذلك فإن هذا القطاع يعمل في مرحلة تزايد الغلة ($B1+B2=1.03$) وأن الصناعة التحويلية مكثفة لعنصر رأس المال ($B2/B1=33.33$) وموفرة لعنصر العمل ($B1/B2=0.03$).

ويوزع الناتج بحصة رأس المال بلغت (97.1%) مقابل (2.9%) حصة عنصر العمل ويعزز ذلك إن زيادة عنصر العمل بنسبة (100%) سوف يزداد الناتج بنسبة (3%) في حين إن زيادة عنصر رأس المال الثابت (100%) سوف يزداد الناتج الصناعي بنسبة (100%).

علمًا إن اختبارات (T) لعنصر رأس المال الثابت (9.67) والتقدم التكنولوجي المحايد عبر الزمن (3.36) قد أظهرت معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) خلافاً لعنصر العمل.

وكذلك إن اختبار البواقي العشوائية (داربن واتسن $D.W$) قد أظهر معنوية ضئيلة ($D.W=1.15$) عن مستوى دلالة (0.05) لكونه يقع بين الحدين ($dl=0.897$) و ($du=1.15$) وبالتالي يمكن الوثوق والاعتماد على النموذج القياسي المقدر لأعراض التحليل والتنبؤ الاقتصادي من حيث إن إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي يعتمد على عناصر الإنتاج (عدد العاملين، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) إضافة إلى التقدم التكنولوجي المحايد (T) عبر الزمن.

ثانياً: الآفاق المستقبلية للصناعة التحويلية في العراق

لغرض اللحاق بالتغيرات التكنولوجية المتجسدة في عناصر الإنتاج الخاصة بدلالة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية لا بد من برنامج وطني للإصلاح وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة للفروع المختلفة في هذا القطاع وتقبل الصدمات الهيكلية بأقل الخسائر والتكاليف⁽²⁾.

ويمكن إجمال بعض التطورات المستقبلية لتطوير الصناعة التحويلية في العراق :

1- نحن بحاجة إلى منتج يستطيع الصمود في أبواب قلاع الحماية التجارية والكمركية وعناصر المنافسة والكلف والجودة من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة (ISO) من حيث (التحسين المستمر، التركيز على رضا الزبون، والتجهيز عند الطلب)⁽⁴⁾.

2- السماح للجهاز المصرفي بقبول الودائع الدولارية والإقراض بالدولار وبأسعار تنافسية من الفائدة (الإيداع، الإقراض) وخاصة للقطاع الخاص الصناعي للورش الإنتاجية الصغيرة وضمان مخاطر الائتمان المصرفي من قبل صندوق خاص مع ملاحظة عدم اتساع نطاق ظاهرة الدولارization في الاقتصاد العراقي⁽⁵⁾.

3- تدعيم القدرة التنافسية للصناعة التحويلية من خلال⁽⁶⁾:

- مرونة أسعار الصرف المتعددة كأحد الحوافز لتنمية الصادرات.
- إعفاء المدخلات الصناعية من التعريف الكمركية لتحفيز الصادرات.
- توفير الأموال اللازمة للمصدرين وتحقيق ضمانات ائتمانية للمصدرين قبل وبعد شحن البضائع.
- الإعفاءات الضريبية للمشروعات التصديرية من ضرائب الأرباح وضريبة الدخل والعمل على تندية تكاليف المنتج الصناعي.
- تطوير التجارة الالكترونية ونشر الشبكات المعلوماتية والعمل على الاندماج مع الأسواق العالمية في مجال المعلومات، النقل، الاتصالات.
- في ظل الانضمام إلى (WTO) لا بد من تدابير تعمل على تحسين الكفاءة في الميدان التجاري عبر تسهيل انجاز المعاملات التجارية وتحسين كفاءة الخدمات المالية والمصرفية والشحن والتأمين.
- توفير قاعدة بيانات تجارية في مجال التسويق، الأسواق، الأسعار.

4- تفعيل التعاون الصناعي مع الدول العربية عبر مناطق التجارة الحرة لزيادة فرص المشاركة للتنافس في الاقتصاد العالمي، في مجال نشر المعرفة والمشاريع المشتركة وإعادة رسم التوطن

الصناعي وتنسيق السياسات والتشريعات وخفض التكاليف ورفع معدلات الإنتاجية وتحسين البيئة الأساسية الإقليمية في مجال النقل والاتصالات.

الخاتمة

في الوقت الذي قامت به البلدان المتقدمة من إجراء تغييرات كبيرة في آليات عمل وإعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية بفعل عوامل التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية في مجال الإعلام، النقل، الاتصالات وبالتالي تحقيق مزايا تنافسية انعكست على خفض التكاليف وكسب الأسواق، لازالت البلدان النامية ومنها الدول العربية والعراق تعتمد على استيراد الحزمة التكنولوجية الجاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد الجاهزة) والتي أثرت على عدم قدرة الصناعة التحويلية العربية وفي العراق من مواكبة حركة التصنيع العالمية في ظل عناصر إضافية في العراق عملت على إرجاع عملية التنمية الصناعية إلى الوراء (الحروب، الحصار الاقتصادي، غياب الكفاءة الاقتصادية، عدم انضباط السياسات الصناعية، تراجع مقومات الانضباط الاقتصادي والمحاسبة الاقتصادية، تدني مستويات الإنتاجية، التمادي في عجوزات الموازنة، الإفراط في الإصدار النقدي، غياب معايير تقويم الجدوى الاقتصادية).

هذه العوامل وأخرى، ساهمت في تراجع مساهمة قطاع الصناعة التحويلي في العراق من المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تفعيل دورة الدخل القومي في العراق.

أصبح من الضروري اعتماد إستراتيجية تصنيعية تعمل على حزمة برامج إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ومنها القطاع الصناعي التحويلي والعمل على تبادل الأدوار بين الفروع الصناعية المختلفة (الغذاء، النسيج، الصناعات الكهربائية، المعدات الصناعية والآلات) لغرض تفعيل القيمة المضافة الصناعية ثم إجمالي القيمة المضافة بالتعاون مع الدور الأساسي المكمل للقطاع الخاص في مجال الصناعات والورش الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عبر المشاركة الاقتصادية مع القطاع العام والعمل وبشروط محددة لغرض استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مجالات إنتاجية (صناعية زراعية، خدمية) محددة وتفعيل آلية العمل الاقتصادي العربي المشترك عبر قنوات المشاريع العربية المشتركة (الثنائية، المجتمعة) والعمل على تفعيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية عبر المنافسة والكفاءة الاقتصادية لإدارة الجودة الشاملة للمنتوج المصنع .

ومن خلال الدراسة المقدمة أنفا توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. إن قطاع الصناعة التحويلية في العراق مكثف لعنصر رأس المال إذ بلغت مرونة رأس المال اتجاه الناتج الصناعي (100%) في حين بلغت مرونة العمل اتجاه الناتج (3%) وحالة إنتاج الصناعة التحويلية تعمل في مرحلة الغلة المتزايدة.
2. يتبين الأثر الموجب للتقدم التكنولوجي المحايد (T) وبمرونة (91%) لكل سنة خلال فترة البحث (1980-2000) .
3. تبين إن عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) إضافة إلى التقدم التكنولوجي هي العوامل الأكثر تأثير في إجمالي قيمة الناتج الصناعي.

ثانياً: التوصيات

1. اعتماد برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي يركز على تبادل الأدوار بين مهام القطاع الخاص على مستوى المشروعات الاقتصادية (الصناعية) وإدارة الاقتصاد الكلي عبر سياسات القطاع العام (الحكومية) في الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية .
2. تفعيل مشاريع الاستثمار المشتركة مع الدول العربية المجاورة عبر منافذ مناطق التجارة الحرة الثنائية .

3. اعتماد معايير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي (عبر اعتماد معايير الجودة الشاملة (ISO)، التجارة الالكترونية خاصة في مجال الخدمات، ومؤشرات العلم والتكنولوجيا والإبداع من خلال زيادة نسبة الإنفاق على قطاع البحث والتطوير) .

الهوامش

1. تم حساب معدل النمو السنوي المركب (r) بموجب الصيغة الرياضية الآتية :
حيث تشير (yt,yo) إلى قيم المتغير في سنوات المقارنة والأساس على التوالي.
$$100 * Y = [(yt/yo)^{1/t} - 1]$$
 2. أسامة عبد المجيد العاني، اثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في أقطار عربية مختارة، مجلة بيت الحكمة، العدد الرابع، 2002.
 3. مجلة الصين اليوم، العدد الرابع، 2002.
 4. آمال شلاش، نحو برامج وطنية لتطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة،مجلة بيت الحكمة بغداد، العدد (16)، سنة 2002.
 5. همام الشماع، الدولة، الظاهرة وواقعها في الاقتصاد العراقي، مجلة بيت الحكمة، العدد (1)، 2001.
 6. نائر العاني، السياسات الصناعية والمزايا التنافسية في ظل المتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2004 .
- * حول استخدام الزمن (T) في النماذج القياسية والتعريف بالاختبارات الإحصائية انظر :

Damodar N. Gujarat ,Basic Econometrics ,3rd. ed; McGraw –Hill

القطاع الزراعي في العراق

الواقع والآفاق

عامر عمران كاظم

مدرس مساعد / قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء.

تبت التجارب الاقتصادية في معظم البلدان، بان للزراعة دوراً مهماً وريادياً في تحقيق التنمية الاقتصادية بوصفه القطاع الذي تستند عليه القطاعات الأخرى خصوصاً القطاع الصناعي أي إن تنمية القطاع الصناعي تعتمد على مساندة القطاع الزراعي وأيضاً تنمية القطاع الزراعي مرتبطة بتنمية القطاع الصناعي أي هنالك ترابط أمامي وخلفي بين القطاعين والقطاعات الأخرى، لذا فان أي سياسة تنموية تستهدف القطاع الصناعي ستواجه صعوبات إذا لم تساندها سياسة تنموية للقطاع الزراعي.

ويعد القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في بناء الكيان الاقتصادي في كثير من البلدان ومنها العراق، لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والتي تستغل في زراعة مختلف المحاصيل الصيفية والشتوية، ومع كل الإمكانيات التي يتمتع بها هذا القطاع في العراق، إلا إن مستوى الإنتاج لا يزال قاصراً عن الإيفاء بالطلب المحلي للمنتجات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مع محدودية العرض، جعل من العراق يواجه مشكلة زراعية غذائية بدأت تتفاقم بتقدم الزمن، واتجه لمواجهة هذه المشكلة نحو الاستيراد من الخارج والذي يكلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة وبالعملات الصعبة، وبالتالي يكون هذا القطاع عائقاً لعملية التنمية، وليس سانداً لها ويمكن ملاحظة تخلف القطاع الزراعي في العراق من خلال المقارنة مع البلدان الأخرى فبالرغم من إمكانياتها المحدودة لكنها متطورة من حيث الإنتاج والإنتاجية إلى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وجود إمكانية للتصدير.

لذا هنالك ثمة تساؤل هو لماذا مع كل الإمكانيات المتاحة أمام القطاع الزراعي في العراق تكون مخرجاته دون المستوى المطلوب؟ أذاً لابد من فلسفة تنموية جديدة تنتشل هذا القطاع وتجعله يؤدي دوره في عملية التنمية الاقتصادية وبالتفاعل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولأجل الوقوف على واقع هذا القطاع وإمكانية تطوره المستقبلي، جاءت هذه الدراسة ومن خلال المحاور الأساسية الآتية:

أولاً : الموارد المتاحة

يملك العراق إمكانيات كبيرة ومشجعة للنهوض للقطاع الزراعي تتمثل بالآتي:

1. الأراضي الزراعية :

يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود 48 مليون دونم والتي تشكل (26.4%) من المساحة الإجمالية والمشتغل منها لا يتجاوز (23) مليون دونم أي بحدود (48%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة⁽¹⁾، وإضافة إلى هذه المساحة الكبيرة فهناك تنوع من الأراضي الزراعية، فتوجد الأراضي الطينية والأراضي الرملية والأراضي المزيجية، إذ إن كل نوع من هذه الأتربة يكون ملائم لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية.

2. الموارد المائية:

تقدر كميات المياه المتاحة بحدود 77 مليار متر مكعب، منها 48 مليار متر مكعب من نهر دجلة وروافده والباقي 29 مليار متر مكعب من نهر الفرات، وان الكمية المستغلة فعلاً (25) مليار متر مكعب⁽²⁾، لكن الكمية المتاحة من المياه مهدده بالانخفاض، بسبب قيام تركيا بإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات وعلى حساب حصتي العراق وسوريا إذ خفضت تركيا المياه المتقدمة من نهر الفرات إلى العراق وسوريا من 28 مليار متر مكعب إلى 12 مليار متر مكعب في حين إن حاجة العراق 19 مليار متر مكعب لإرواء 6 مليون دونم على ضفاف نهر الفرات⁽³⁾.

إن الانخفاض المستمر في كميات المياه بسبب تصرفات تركيا يشكل كارثة اقتصادية سيما وان بعض الدراسات تؤكد بان هذا الانخفاض سيصل إلى نسبه (80%) ومن غير المستبعد إن تقوم تركيا بمساومة العراق عن طريق ورقة المياه، مما يشكل تهديداً لأمنه المائي وثروته الوطنية.

3. الموارد البشرية :

يملك العراق كذلك كتلة بشرية كبيرة تتزايد بصورة مستمرة اذ بعد ان كان سكان العراق 6299 مليون نسمة وصل إلى 24813 مليون نسمة في عام 2001 (جدول 1) وبمعدل نمو سنوي تقريبا 4.11%، وتشير بعض الإحصائيات بان سكان العراق كان 22989 مليون نسمة في عام 1999، وان نسمة القوى العاملة 27.7% من مجموع السكان وحصّة قطاع الزراعة 10.6% من إجمالي القوى العاملة⁽⁴⁾، وفي العراق يعد العمل من العناصر المهمة في العملية الزراعية، لان اغلب العمليات الزراعية تعتمد وبشكل كبير على الأيدي العاملة، لقلّة استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة في الزراعة إضافة إلى التوسع الأفقي وطبيعة حيازة الأراضي الزراعية بمساحات صغيرة، وإضافة إلى توفر القوى العاملة اللازمة للقطاع الزراعي هنالك الآلاف من الباحثين والمهنيين والمهندسين الزراعيين، لكن في معظم الأحيان لا يتم استخدام خريجو الكليات والمعاهد والمدارس الزراعية إذ يجد هؤلاء أنفسهم بعد التخرج في أحضان البطالة، أو يتحولوا إلى أعمال أخرى، وهذا يمثل هدرًا كبيراً للثروة الوطنية.

4. الظروف المناخية الملائمة:

يمتاز العراق بمناخ متنوع وعلى طول السنة مما يجعله ملائماً لزراعة مختلف أنواع المحاصيل الزراعية، إضافة إلى التنوع في تضاريسه، والذي يجعل كل منطقة تختص بزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة، إذ إن هنالك إمكانية للزراعة في أكثر من منطقة وفقاً للظروف المناخية المناسبة، وكما هو الحال مع محصول الطماطة والذي يزرع في الشمال والوسط والجنوب وعلى مدار السنة.

(جدول 1)

بالآلاف (1000)

عدد سكان العراق للسنوات 1957 - 2001

السنوات	عدد السكان	السنوات	عدد السكان
1957	6299	1980	13238
1965	8047	1981	13669
1970	9440	1982	14110
1971	9750	1983	14586
1972	10074	1984	15077
1973	10413	1985	15585
1974	10765	1986	16110
1975	11124	1987	16335
1976	11505	1988	16882
1977	12000	1989	17428
1978	12405	1990	17890
1979	12821	1991	18419
1992	18949	1997	22046
1993	19478	1998	22379
1994	20007	1999	22989
1995	20536	2000	23577
1996	21124	2001	24813
معدل النمو السكاني المركب للمدة (1957-2001) = 4.11%			

المصدر: هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات متفرقة.

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

توضح التغييرات في بنية الناتج المحلي الإجمالي المسار الزمني لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي الحصول على معرفة مسبقة لمساعي التنمية التي تحوي في جيناتها خطط وبرامج تستهدف تطوير الاقتصاد الوطني، بكل قطاعاته، بما فيها القطاع الزراعي الذي شهد تطورات مختلفة، ففي عام

1953 كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 22% انخفضت إلى 13% عام 2001، وكم توسط للمدة (1970-1953) سجل نسبة مساهمة 22% ارتفعت خلال المدة (1971-1980) إلى 23% وتراجعت إلى 13.3 خلال المدة (1981-1989)، تطورت إلى 37.2 خلال عقد التسعينات وكما هو مبين في (الجدول - 2).

وبناءً على ما موجود من بيانات يلاحظ بان نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بدأت بالانخفاض خصوصاً بعد عام 1975، وهذا يعود إلى انخفاض نسبة المساحة المزروعة من 11465.5 مليون دونم في عام 1970 إلى 9248.2 مليون دونم عام 1975 وانخفاض إنتاجية الدونم إضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ارتفاع الدخل في المدن وانخفاضها في الريف⁽⁵⁾.

أما الانخفاض في عقد الثمانينات فيعود إلى الحرب العراقية- الإيرانية التي ألقت بظلالها على كل القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الزراعي وذلك لان أغلب قوة العمل في الجيش، إضافة إلى إهمال الدولة للقطاع الزراعي في هذه المرحلة، أما ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد التسعينات، فيعود إلى انحسار الإيرادات النفطية وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إن هناك اهتمام ملحوظ من قبل الدولة للقطاع الزراعي، من خلال تبني سياسة دعم هذا القطاع وخصوصاً في إجمال الأسعار، عن طريق اعتماد سياسة التحكم السعري (الأسعار المعطاة مقدماً) بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسية في إطار السوق، الأمر الذي ترتب عليه أعباء جديدة بالنسبة للميزانية، إذ ارتفع الدعم السعري من 0.571 مليار دينار في عام 1990 إلى 349 مليار دينار عام 1995 ليشكل نسبة 47.7% من الموازنة العامة⁽⁶⁾.

(جدول -2)

نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1953- 2001

السنة	مساهمة القطاع الزراعي	السنة	مساهمة القطاع الزراعي
1953	22	1973	28.25
1957	25.9	1974	26.8
1960	17.2	1975	19.78
1961	19	1976	21.66
1964	19.51	1977	20.8
1967	20.5	1978	17.78
1969	19	1979	13.78
1970	33.14	1980	11.73
1971	33.59	1981	10.77
1972	36.45	1982	11.47
1983	11.8	1990	18.9
1984	12.9	1991	28.4
1985	13.9	1992	36.7
1986	14.8	1993	32.4
1987	14.3	1994	43.2
1988	14.6	1995	55.1
1989	15.3	1996	43.1

المصدر: جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية/1995/ص59-60. هيئة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة.

ثالثاً : واقع الإنتاج الزراعي

لغرض الوقوف على واقع الإنتاج الزراعي سيتم التطرق إلى أهم الفروع الأساسية فيه، لكي نصل إلى صورة واضحة عن حقيقة ما حصل في المرحلة السابقة لذا، فإن هذا المحور سيركز على واقع تطور الإنتاج النباتي وواقع الإنتاج الحيواني إضافة إلى الخدمات الزراعية.

1- واقع الإنتاج النباتي :

• الحبوب :

تشكل الحبوب أكبر نسبة في الإنتاج النباتي وخصوصاً بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير، إذ بلغت المساحة المزروعة لمحصول الحنطة 4803900 مليون دونم في عام 1992 وصلت إلى 5498500 مليون دونم في عام 1997، والمساحة محصورة بلغت 4515500 مليون دونم و4225600 مليون دونم لنفس السنوات، وكان الإنتاج بحدود 1310700 مليون طن عام 1992 ووصل إلى 946700 مليون طن عام 1997، وكما هو مبين في (الجدول - 3) ويدل مؤشر الإنتاجية على انخفاضها، إذ بلغت 272.5 كغم في عام 1992 والتي انخفضت إلى 172.2 كغم في عام 1997.

أما بالنسبة لمحصول الشعير فقد كانت المساحة المزروعة بحدود 7765000 مليون دونم عام 1992 وانخفضت إلى 3999100 مليون دونم في عام 1997، وكانت المساحة المحصودة 6417100 مليون دونم و2939800 مليون دونم لنفس السنوات. وبلغ الإنتاج بحدود 1353800 مليون طن في عام 1992 وانخفض إلى 429600 ألف طن في عام 1997.

بسبب انحسار المساحة المزروعة وانخفاض في الإنتاجية وحالياً وصلت إلى 107.4 كغم عام 1997 بعد أن كانت 191.3 في عام 1992، وكما هو مثبت في (الجدول - 4) .

(جدول - 3)

المساحة والغلة والإنتاج لمحصول الحنطة حسب وسيلة الإرواء

للسنوات 1992- 1997

السنة	وسيلة الإرواء	المساحة (100 دونم)		الإنتاج (100 طن)	الغلة (كغم / دونم)	
		إجمالي المساحة	المساحة المحصودة		إجمالي المساحة	المساحة المحصودة
1992	مروي	25362	24038	9307	367.0	387.2
	ديمي	22731	21116	3800	167.2	180.0
	المجموع	48093	45155	13107	274.5	290.3
1993	مروي	25878	21126	6235	240.9	295.1
	ديمي	21558	18914	2875	133.3	152.0
	المجموع	47436	40040	9110	192.0	447.1
1994	مروي	24053	21144	5242	218.0	247.9
	ديمي	26720	24449	3298	123.4	134.9

187.3	168.2	8540	45593	50773	المجموع	
274.1	238.1	6495	23694	27280	مروي	
160.8	148.6	4419	27493	29740	ديمي	1995
203.2	191.4	10914	51186	57020	المجموع	
359.6	300.3	8530	23712	28403	مروي	1996
130.9	108.8	2970	22686	27288	ديمي	
247.8	206.5	11500	46405	55691	المجموع	1996
301.5	224.2	7022	23290	3121	مروي	
128.9	103.3	2445	18966	23664	ديمي	1997
224.0	172.2	94670	42256	54985	المجموع	

المصدر: وزارة الزراعة، نشرات إحصائية.

(جدول - 4)

المساحة والغلة والإنتاج لمحصول الشعير حسب وسيلة الإرواء للسنوات

1997 - 1992

السنة	وسيلة الإرواء	المساحة (100 دونم)		الإنتاج (100 طن)	الغلة (كغم / دونم)	
		إجمالي المساحة	المساحة المحصودة		إجمالي المساحة	المساحة المحصودة
1992	مروي	30101	26712	7662	286.9	254.6
	ديمي	40664	37459	5876	156.9	144.5
	المجموع	70765	64171	13538	416.5	191.3
1993	مروي	22682	16225	3719	229.2	164.0
	ديمي	40651	35964	5185	144.1	127.6
	المجموع	6333	52209	8904	170.6	140.6
1994	مروي	18545	14919	3276	219.6	176.7
	ديمي	37050	34811	5263	151.2	142.1
	المجموع	55595	49730	8593	171.7	153.6
1995	مروي	17911	14320	3274	228.6	182.8

139.9	133.5	3849	27516	28846	ديمي	
170.3	152.4	7123	41836	46757	المجموع	
247.6	196.4	3245	13102	16520	مروي	1996
151.7	128.0	3228	21286	25225	ديمي	
188.2	155.1	6473	34388	41745	المجموع	1996
202.0	149.0	2320	11484	15591	مروي	
110.3	81.0	1976	17914	24400	ديمي	1997
146.1	107.4	4296	29398	39991	المجموع	

المصدر: وزارة الزراعة، نشرات إحصائية.

(جدول - 5)

إنتاجية الدونم لمحاصيل مختلفة للسنوات 1979، 1983، 1997 (كغم / دونم)

1997	1983	1979	المحصول
173	125.8	95.4	السمسم
259	346	27.9	الباقلاء
179.4	190.7	160	الحمص
327.8	162.9	205.9	عباد الشمس
—	69	170.2	الكتان
—	2385	4604	البنجر السكري
—	6835	13639	قصب السكر
367.6	215.2	249.1	القطن
—	247	243	التبغ
—	21	108	التنباك
3250	2938	23109	الطماطة
4045	5036	3635	البطاطا
1463	2672	2086	بصل اخضر
1196	1868	1727	فاصوليا
4580	2930	2210	بادنجان
2125	2420	1427	فلفل اخضر
1845	1765	1450	باميا

المصدر: هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاءات السنوية.

ويلاحظ من الجدولين (3، 4) ارتفاع نسبة الأراضي الديمة والتي تعتمد على الأمطار والتي كانت بحدود (47.2%، 57.4%) بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير في عام 1992 ووصلت إلى (43%، 61%) عام 1997، وهذا هو احد الأسباب الأساسية لتذبذب الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، نتيجة لعدم انتظام

سقوط الأمطار بكميات كافية، أما بخصوص محصول الشلب فهو من المحاصيل المهمة لكونه يدخل في مجال الاستهلاك البشري وبصورة مباشرة، وبلغ إنتاج هذا المحصول (274300) ألف طن عام 1997 وفي مساحة مقدارها (461000) ألف دونم وإنتاجية مقدارها 595 كغم للدونم⁽⁷⁾.

ويدل (الجدول 5) على إن الإنتاجية لبعض الحبوب كانت متزايدة بالنسبة لمحصول السمسم والحمص وعباد الشمس في حين كانت متذبذبة لمحصولي الباقلاء والكتان.

المحاصيل الصناعية :

يتضح من (الجدول-5) بان الإنتاجية للمحاصيل الصناعية كانت منخفضة في عام 1983 عند مقارنتها بعام 1979 في عدا محصولي التبغ والتبناك وحصول زيادة في التاجية القطن في عام 1997.

محاصيل الخضر :

من (الجدول-5) يلاحظ حصول تطور في إنتاجية محاصيل الخضر في عامي 1983، 1997 وخصوصا بالنسبة لمحاصيل الطماطة والبطاطا والبايما.

الفواكه والتمور :

فقد شهدت جميع أنواع الحمضيات زيادة في إنتاجها إضافة إلى الخوخ والتفاح والمشمش والرمان والتين والزيتون وبلغ متوسط إنتاجية الشجرة 21.9 كغم في عام 1997 ارتفعت إلى 34.3 عام 2001، وكما هو مبين في (الجدول-6)، ويمتلك العراق ثروة كبيرة في مجال إنتاج التمور، إذ بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة 139437 مليون نخلة في عام 2001.

وبلغ إجمالي إنتاج التمور في العراق 750140 ألف طن عام 1997 ووصل إلى 906790 ألف طن عام 2001، وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، فان إنتاجية النخلة الواحدة كانت بحدود 65 كغم في عام 2001، (جدول -7)، وتعد إنتاجية النخلة منخفضة بسبب عدم الاهتمام بخدمات النخيل مثل التسميد والمكافحة والتلقيح.

(جدول -6)

إنتاجية الشجرة الواحدة حسب نوع الأشجار للسنوات

1997 – 2001 (كغم)

النوع	1997	1998	1999	2000	2001
برتقال	26.8	25	30.1	28.1	33.3
ليمون حامض	22.3	24.2	23.7	24.8	25.9
ليمون حلو	26.2	23.8	29	29.1	28
لالنكي	22.3	23.8	24.9	26.7	26.5
رارانج	25	24.6	25	25.4	25.9
تفاح	29	30.6	23	21.8	26.4
عرموط	31.3	32.3	29	27	26.6
مشمش	33.1	36	34	28.7	34.7
خوخ	17.9	15.3	27	34.3	22.4
كوجة	20.8	19.7	21	18	21.7
ألو	29.8	30.5	26	39.3	35

27.1	25.4	26	28.9	25.4	رمان
19.8	20.1	23	22.9	21	تين
19.1	18.2	26	18	24.2	عنب
31.1	33.2	28	23.8	23.4	زيتون

المصدر : وزارة الزراعة، المجاميع الإحصائية لسنوات متفرقة.

(جدول - 7)

إنتاج التمور والإنتاجية للسنوات 1997 – 2001

متوسط إنتاجية النخلة الواحدة (كغم) عام 2001	مجموع أشجار النخيل المثمرة (1000) نخلة عام 2001	مجموع أشجار النخيل الإناث (1000) نخلة عام 2001	2001	2000	1999	1998	1997
65	13943	15911	906790	931540	763720	913020	750140

المصدر: وزارة الزراعة، المجاميع الإحصائية لسنوات متفرقة.

القطاع الزراعي في العراق

الواقع والآفاق ج2

2 - واقع الإنتاج الحيواني :

استكمالاً للأهمية التي يطلع بها القطاع النباتي، يأتي دور الإنتاج الحيواني في تلبية الحاجات الاستهلاكية البشرية، والتي تتمثل في منتجات اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والحليب والشعر والصوف والجلود.

ووفقاً لما متاح من بيانات في (الجدول - 8) حول واقع الثروة الحيوانية في العراق، إن هذه الثروة قد شهدت تراجعاً وتدهوراً مستمراً خلال المرحلة السابقة فانخفض عدد الأغنام من 852600 مليون رأس عام 1974 إلى 1250000 مليون رأس عام 1997. إن هذا الانخفاض في أغلبه يعود إلى قلة المراعي وشحة الإعلان في الشتاء، وذبح عدد كبير من الإناث، إضافة الانتشار الأمراض والتي أدت إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات.

فضلاً عن الإجراءات التي قامت بها الدولة في تصفية القطاع العام في الزراعة، والتي ساهمت في تدهور الإنتاج الحيواني، إذ كانت الدولة تمتلك 45 محطة لتربية الأبقار وبطاقة 50 ألف رأس و60 ألف طن من الحليب سنوياً إضافة إلى 300 ألف طن من السماد الحيواني و4 آلاف طن من اللحوم والجلود، وقد تخلت عنها الدولة إلى القطاع الخاص وتم بيعها إلى أفراد العائلة المالكة، ولم يتمكن القطاع الخاص من إدارتها بشكل صحيح⁽⁸⁾.

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية حصل انخفاض في إنتاج اللحوم الحمراء فقد وصل إلى 104000 ألف طن عام 1982 بعد أن كان 1350081 ألف طن عام 1978.

ثم عاود الارتفاع إلى 655 ألف طن عام 2001، في حين إن اللحوم البيضاء ارتفعت إلى 78.9 ألف طن عام 1978 إلى 974 ألف طن عام 2001 وكما هو مبين في (الجدول-9)، الآن العرض المحلي للمنتجات الزراعية لا يستطيع مسايرة الطلب المحلي المتزايد مما اضطر الدولة إلى الاتجاه نحو الاستيراد لملئ الفجوة بين العرض والطلب.

(جدول 8-)

عدد الحيوانات حسب الأنواع للسنوات 1974-1997

النوع	1974	1976	1978	1986	1995	1997
الأغنام	8526000	8401000	9723000	8981000	—	6500000
الماعز	2584000	2589000	2059000	1476000	750000	—
الأبقار	2084000	1804000	1698000	1578000	—	1250000

المصدر : وزارة الزراعة، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.

(جدول - 9)

تطور الإنتاج الحيواني والبيض في العراق للسنوات

2001	2000	1999	1998	1997	1982	1981	1980	1979	1978	
655	702	549	497	521	100.4	100.6	115.3	137.5	135.8	اللحوم الحمراء 1000 طن
974	994	749	445	408	124.8	104.5	103.7	93.8	78.9	اللحوم البيضاء 1000 طن
-	834	637	473	409	931	933	972	1003	106	بيض المائدة (مليون)
25998	27610	30444	27686	36953	-	-	-	-	-	الأسماك

2001-1978

المصدر : وزارة الزراعة، مجاميع إحصائية متفرقة.

وأبضا انخفض إنتاج البيض من 106 مليون بيضة عام 1978 إلى 83400000 مليون بيضة عام 2000، وكذا الحال بالنسبة للأسماك التي انخفض إنتاجها من 36935 طن عام 1997 إلى 25998 طن عام 2001.

وهناك العديد من الأسباب لهذا التناقض من بينها، تجفيف المسطحات المائية بالنسبة للأهوار في جنوب العراق وانخفاض مناسيب المياه إضافة إلى تلوث المياه والممارسات الخاطئة التي يستخدمها بعض الصيادين كالسموم والمتفجرات والتي تقتل أعداد كبيرة من الأسماك، وأيضا عدم التزام الصيادين بمنع الصيد خلال موسم التكاثر، وهناك عوامل أخرى مثل عدم توفر الأعلاف والأدوية وضعف في المتابعة وعدم كفاءة الإدارة بالنسبة لمشاريع الدولة.

3 - واقع الخدمات الزراعية :

يدل مستوى الخدمات الزراعية على مدى اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي ورفع كفاءته وبالتالي زيادة الإنتاج.

وفي العراق كان من أولويات الخطط التنموية هو الاهتمام بالقطاع الزراعي وتوسيع الخدمات الزراعية بالنسبة للمكان والمعدات الزراعية وعلى مستوى التجهيزات الزراعية.

ففي مجال المكننة ارتفع عدد الساحبات من 20058 ساحبة عام 1979 إلى 49696 ساحبة عام 1995 وارتفع عدد الحاصدات من 3443 حاصدة عام 1979 إلى 3984 حاصدة عام 1995، وزاد عدد المضخات الزراعية من 32258 مضخة عام 1979 إلى 50156 مضخة عام 1995. ويلاحظ من (الجدول - 10) بان نسبة الزيادة في عدد الساحبات والمضخات كانت أكبر من نسبة الزيادة في عدد الحاصدات التي كانت متدنية بحيث لا تستطيع مسايرة التوسع في الرقعة الزراعية، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من الحبوب بسبب التأخر في عملية الحصاد.

(جدول -10)

عدد المكنات الزراعية العاملة في القطاع الزراعي للسنوات

1979 - 1993 - 1995

نوع المكنات	1979	1993	1995
ساحبات	20058	37161	49640
حاصدات	3443	3327	3984

50156	49150	32258	مضخات
-------	-------	-------	-------

المصدر : وزارة الزراعة، نشرات إحصائية.

وفي مجال توفير الأسمدة فقد بلغت الكميات المجهزة للفلاحين ولمختلف أنواع الأسمدة بحدود 986 ألف طن عام 1992⁽⁹⁾ . وتعد هذه الكميات منخفضة جداً قياساً بالمساحة المزروعة مما ينعكس تأثيرها سلباً على الإنتاج الزراعي. وفيما يخص مكافحة الآفات الزراعية فقد انخفضت المساحة التي تم مكافحتها من (4377) ألف دونم عام 1996 إلى 3368 ألف دونم في عام 2000⁽¹⁰⁾.

أما بالنسبة لمكافحة الحيوانات المصابة بالأمراض السارية والطفيليات فقد بلغ عدد الإصابات 46 مليون إصابة عم 1996 في حين اللقاحات البيطرية كانت 194 (مليون جرعة) وحصل تصاعد في الإصابات في عام 2000 إذ وصل إلى 657 مليون إصابة في حين كانت اللقاحات البيطرية 657 مليون جرعة⁽¹¹⁾.

رابعاً : معوقات الإنتاج الزراعي

1- معوقات الإنتاج النباتي

هـ انخفاض الإنتاجية :

حصل تطوراً كبيراً في الإنتاجية في بلدان العالم خصوصاً بعد استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة. وفي العراق حصل تحسن في إنتاج المحاصيل الزراعية، خصوصاً خلال مدة الحصار بعد عام 1991، عن طريق زيادة مساحة الرقعة الزراعية المتزامنة مع الإجراءات الإلزامية للفلاحين في تنفيذ الخطة الزراعية.

لكن الذي حصل لم يكن نتيجة الإحساس بأهمية قطاع الزراعة، بل جاء بسبب الحاجة في ظل حصار اقتصادي قيد إمكانات العراق الاقتصادية والمادية، إلا إن التحسن الذي حصل لم يكن فعالاً، إذ نتج عن الاستخدام الجائر وغير العلمي إلى الأراضي الزراعية إلى تدمير جزء كبير من هذه الأراضي.

ومن المشاكل الأساسية التي يعاني منها القطاع الزراعي هو انخفاض مستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية، فمثلاً إنتاجية الدونم بالنسبة للقمح تقدر بحدود 172.2 كيلو غرام في عام 1997، وهي إنتاجية منخفضة جداً إذا ما قورنت بإنتاجية بلدان أخرى، فتبلغ إنتاجية الدونم في الولايات المتحدة الأمريكية 1415 - 3200 كيلو غرام وفي الهند بحدود 1325 كيلو غرام وفي مصر 825 كيلو غرام⁽¹²⁾.

هـ عدم توفر المياه بشكل منتظم وسوء استخدامها :

وفرة المياه تكون متباينة خلال أيام السنة، أو بين سنة وأخرى ويعود هذا في أغلبه إلى ضعف الإجراءات التنظيمية فيما يخص خزن المياه والنواظم والسدود والتي بحاجة إلى توسع كبير يقابل الزيادة في طلب المياه، لكي يتم تأمين المياه وبشكل مبرمج على طول أيام السنة، إضافة إلى تحسين وسائل الري، باستخدام الطرق الحديثة مثل الري بالتنقيط وأيضا العمل على تبطين الجداول والأنهار لتقليل الفقد في المياه والمحافظة على التربة من المياه الزائدة التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الملوحة.

هـ التدهور في شبكة المزارل وضعف تصريف المياه :

الآلاف من الدونمات في العراق بحاجة إلى إنشاء شبكات مزارل وخصوصاً في الأراضي غير المستصلحة، إضافة إلى إعادة تنظيم وتطهير المزارل القديمة بما يضمن انسيابية صرف المياه بشكل صحيح، وأيضاً بحاجة إلى وجود محطات لمعالجة مياه المزارل والتي تقدر بكميات كبيرة، لكي يتم استخدامها في السقي مرة أخرى.

هـ عدم كفاية البذور المحسنة :

بعد عدم استخدام البذور المحسنة أو المصدقة، من المتغيرات الأساسية المؤدية إلى انخفاض إنتاجية الوحدات المزروعة، فالمتوفر منها يتعد عن الحاجة الفعلية.

عدم كفاية الأسمدة وضآلة استخدامها :

إن معدل استخدام الأسمدة في القطاع الزراعي في العراق، يعد منخفضاً عند مقارنته بالبلدان الأخرى، إذ يبلغ متوسط استخدام الأسمدة في العراق بحدود 6.5 كغم/ للهكتار في حين يبلغ في هولندا 308 كغم/ هكتار و23.3 كغم/ هكتار في الجزائر⁽¹³⁾ وعلى الرغم من تأكيد الخطط الزراعية على أهمية الأسمدة في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية إلا إن الكميات المتوفرة منها لا تزال منخفضة، إضافة إلى عدم توفر أنواع من السماد تكون متناسبة مع الاحتياجات المحصولية، وعدم توفرها في المواعيد المناسبة وفقاً لحاجة المحصول.

عدم كفاية المكنائن والآلات الزراعية :

إن استخدام المكنائن والآلات الزراعية بشكل جيد مع تطبيق التكنولوجيا بصورة صحيحة يؤدي إلى زيادة إنتاجية الدوم، إلا إن المتوفر منها في العراق لا يغطي حاجة القطاع الزراعي وهي دون مستوى الطموح الذي يحقق التنمية الزراعية.

عدم الاهتمام بمراكز البحوث في المجالات الزراعية:

هنالك عدد قليل من المراكز البحثية التي تعنى بالمسائل الزراعية وتمتاز بتخلفها وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في العلوم الزراعية.

الآفات الزراعية :

الآفات تسبب خسائر كبيرة للقطاع الزراعي، ولمختلف المحاصيل الزراعية، بسبب عدم توفر المبيدات وتختلف الطرق المستخدمة في المكافحة إضافة إلى انخفاض طاقة الطيران الزراعي في مواجهة خطر الآفات.

تخلف التصنيع الزراعي وضعف التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

تحتل الصناعة الزراعية مكانة مهمة في مجال توفير السلع الأساسية للسكان، كصناعة الألبان والسكر وتعليب الفواكه والخضر، إلا إنها تتسم بالتخلف وصغر حجم وحداتها الإنتاجية ولا تعمل في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية من ناحية تحديد الحجم الأمثل لمنشاتها بسبب عدم كفاية المواد من السلع الزراعية (المدخلات) والتي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل مباشر وتجعل من المنشآت أن تعمل في مستوى أقل من طاقتها الإنتاجية وفي ظل معايير غير اقتصادية، وكمثال على ذلك الذي حصل في مصانع السكر في الموصل الذي يعتمد على البنجر السكري ومعامل التعليب في محافظة كربلاء ومعامل صناعة الألبان، وإضافة إلى عدم توفر المواد الأولية، فإن أغلب المنشآت الصناعية الزراعية تعمل بتكنولوجيا قديمة ومتخلفة وفي مختلف جوانب العملية الإنتاجية، كالإنتاج والتعليب والخزن والتسويق والدعاية والإعلان لذا فإن المنتج يمتاز برداءة نوعية وانخفاض قدرته على منافسة السلع المستوردة، كما إن الصناعة هي الأخرى لم تستطع توفير حاجة القطاع الزراعي من المكنائن والآلات الزراعية الأساسية، مما أدى إلى استمرار استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وبالعملية الصعبة مما أضعف الاقتصاد العراقي⁽¹⁴⁾.

2- معوقات الإنتاج الحيواني

المراعى الطبيعية :

تعانى الثروة الحيوانية في العراق من عدم وجود مراعى نظامية والتي تحد من الزيادة في حجم الثروة الحيوانية وخصوصاً بالنسبة للأغنام والماعز، إضافة إلى إن المراعى المتوفرة أخذت بالانحسار بسبب التوسع في الزراعة الدائمة وعلى حساب المراعى، وأيضاً قلة مياه الشرب في المناطق الرعوية.

الأعلاف :

نظراً لعدم وجود رؤيا واضحة لتطوير الثروة الحيوانية فإن الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل العلفية، كانت متذبذبة من سنة لأخرى، بسبب عدم استخدام هذه المحاصيل ضمن الدورة الزراعية

بحيث يكون إجمالي المنتج منها متناسب مع احتياجات الثروة الحيوانية، إذ إن هناك شحة وعجز في أنواع الأعلاف كافة سواء كانت خضراء أو خشنة، بسبب قلة الإنتاج المحلي وتزايد الطلب على المصادر الرئيسية للأعلاف لأغراض الصناعات الغذائية، فمثلاً يستخدم الشعير في صناعة البيرة والقمح في صناعة المعجنات والذرة في صناعة النشا.

انتشار الأمراض ونقص في الأدوية واللقاحات :

من الأمور التي تعاني منها الثروة الحيوانية، هو سوء الإدارة وضعف الخدمات الصحية والإدارية المقدمة، وانتشار الأمراض ونقص في كمية الأدوية واللقاحات والتي أدت إلى انخفاض كبير في أعداد الحيوانات، إذ لوحظ في الآونة الأخيرة حصول فساد كبير خصوصاً بالنسبة للدواجن بسبب انتشار الأمراض.

عدم وجود مراكز بحثية متخصصة : لمسايرة التقدم الحاصل في مجال الثروة الحيوانية :

لا بد من وجود مراكز بحثية واستشارية متخصصة ولمختلف أنواع الحيوانات، تعنى بالجوانب الإنتاجية والصحية، لأجل تطوير الثروة الحيوانية في العراق.

خامساً : مستقبل القطاع الزراعي

لقد تبين من الاستعراض السابق لإمكانات ومعوقات القطاع الزراعي في العراق، ولقد تبين بأنه بحاجة إلى استثمارات كبيرة لانتشاله من الإهمال والتخلف الذي أصابه في المرحلة السابقة. لكن الطريقة التي تم فيها تقويض النظام السياسي في العراق لا يمكن لها أن تؤدي إلى قطع الإرث الاقتصادي في الماضي، الذي فرض قيود ومحددات قاسية على الاقتصاد العراقي من مثل الديون والتعويضات وتدمير للبنى التحتية والتخلف.

إن تنمية القطاعات الاقتصادية تستلزم وجود المدخرات التي توجه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وإن الادخار تتطلب من العراق تحقيق مستوى من الدخل يفوق مستوى الاستهلاك بشقيه العام والخاص فضلاً عن الالتزامات الدولية. وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن الخيارات المتاحة أمام هذا القطاع تتمثل بالمبلغ الذي خصص من قبل الدول المانحة في مدريد، والذي يبلغ بحدود 3 مليار دولار خلال عامي 2004 و2005 وفي ظل هذا التخصيص فإن الأولويات العاجلة وتأهيل المرافق الأساسية المدمرة إضافة إلى إعادة الخدمات الزراعية الأساسية وتحسينها.

أما المرحلة اللاحقة فلا بد للدولة وبمشاركة القطاع الخاص القيام باستصلاح الأراضي وشق الأنهار والتوسع في التصنيع الزراعي. إضافة إلى الاهتمام بإدارة المياه وإنشاء نظام للتسليف الزراعي وتمويل المشروعات الريفية الصغيرة. لذا لا بد من سياسة زراعية تتطور بتطور متطلبات المجتمع العراقي عن طريق إتباع أنظمة زراعية حديثة.

ومن المهام الأخرى التي تخص القطاع الزراعي، هو وضع خطة متكاملة لاستصلاح جزء كبير من الأراضي التي تعاني من مشكلة الملوحة وحفر الميازل وتطهير وتبطين الجداول والأنهار لضمان وصول الحصص المائية المناسبة، إضافة إلى توفير البذور المصغرة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمكائن والمعدات وتسليف الفلاحين لغرض شراء الأسمدة والمبيدات وتوزيعها من قبل الدوائر الزراعية في الوقت المناسب، ولا بد أن يكون هنالك دور للإرشاد والتوجيه الزراعي، في توجيه الفلاحين بزراعة المحاصيل المهمة. وإلى جانب الاهتمام والتوسع بمراكز البحوث الزراعية لكي تتواصل مع التقدم العلمي في المجال الزراعي.

لذا فإن رؤية مستقبل القطاع الزراعي لا تخلو من الضبابية في ضوء ضخامة الاحتياجات المالية، مع محدودية الموارد المالية المتوفرة.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :

1. رغم الإمكانات المتاحة أمام القطاع الزراعي إلا انه لم يتمكن من تلبية المتطلبات الغذائية الأساسية للسكان، إضافة إلى عدم تمكنه من توفير المواد الأولية التي تحتاجها الكثير من الصناعات.
2. كان للسياسات التنموية المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي تم إتباعها خلال عقدي السبعينات والثمانينات بالإضافة إلى الحروب والحصار، أثراً كبيراً في تدهور وعدم كفاءة القطاع الزراعي.
3. إن الوفرة المالية التي تحققت للعراق خلال عقد السبعينات لم يكن لها دور في خلق قطاع زراعي متقدم يتمكن من الاستمرار بالنمو من خلال عملية التثمين الذاتي.
4. يلاحظ انخفاض الإنتاجية بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية وابتعادها بشكل كبير عن مستويات الإنتاجية في كثير من البلدان.
5. هنالك تخلف كبير في طرق الري، والتي تؤدي إلى هدر كبير للثروة المائية، إضافة إلى ضعف كبير في عملية إدارة الموارد المائية والتي تؤدي إلى عدم انسيابية الحصة الكافية من المياه بشكل منتظم وحسب حاجة المحاصيل الزراعية.
6. يعاني القطاع الزراعي من تدهور وتواضع في مستوى الخدمات الزراعية، في مجال توفير البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات واللقاحات، إضافة إلى توفير المكنات والآلات الزراعية .
7. موجود تباطؤ كبير في التقدم العلمي والتكنولوجي، إذ إن التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا بعيدة عن المستويات المتقدمة في البلدان المتقدمة.
8. عدم إعطاء عناية كافية للبحث والتطوير في المجال الزراعي، من حيث إنشاء مراكز البحوث، ومحدودية نشاطها.
9. انتشار مشكلة الملوحة في مساحات كبيرة، إضافة إلى تدهور كبير في شبكة الميازب في الأراضي المستصلحة.
10. ضعف التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وخصوصاً القطاع الصناعي، إذ إن القطاع الزراعي عاجز عن توفير المواد الأولية التي يحتاجها القطاع الصناعي، وكذلك القطاع الصناعي لم يتمكن من توفير احتياجات القطاع الزراعي من المستلزمات الأساسية.
11. عدم وجود رؤيا واضحة وسياسة محددة في تطوير واقع الثروة الحيوانية في العراق.
12. الرؤية المستقبلية لواقع القطاع الزراعي، ترتبط بالمحددات المفروضة على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تركة الماضي الثقيلة.

الهوامش

1. طلال عبد الستار ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)، 1987، ص83.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية، البيانات الإحصائية، المجلد الثاني، الخرطوم، 1981.
3. سامر سعيد، تخلف الزراعة في العراق وتدهورها ليس بسبب الحصار الاقتصادي وحده، مجلة النهج (العدد 57، شتاء 2000) دمشق، ص202 .

4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي 2001، ص278.
5. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام 1980، ص115.
6. سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية مجلة المستقبل العربي، (العدد، 305، تموز 2001) بيروت، ص91.
7. وزارة الزراعة، نشرات إحصائية.
8. سامر سعيد مصدر سابق.
9. وزارة الصناعة والمعادن، نشرات إحصائية.
10. وزارة الزراعة، نشرات إحصائية.
11. وزارة الزراعة، نشرات إحصائية.
12. طلال عبد الستار، ومحمد رضا وآخرون، مصدر سابق، ص97.
13. سالم توفيق النجفي، التنمية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982، ص247.
14. مجذاب بدر العناد، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، (العدد الرابع، تموز آب، 1989)، ص41.

قطاع الخدمات في العراق الواقع والآفاق

د. عياد محمد علي باش

مدرس / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بابل.

أحدثت الحرب الأخيرة على العراق تشوهات وتداعيات في الاقتصاد العراقي لم يشهدها اقتصاد ما في الزمن المعاصر، بغية الوصول إلى مشهد مستقبلي لهذا الاقتصاد وتحديد نماذج تنميته المستقبلية، فإن الأمر يقتضي البحث والدراسة لمرجعياته خلال العقود الماضية، و ما آلت إليه موارده الحاضرة، والقيود والمحددات التي تحيط به والممكنات التي سيعمل في إطارها مستقبلاً⁽¹⁾.

ومن اجل تسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي وآفاقه المستقبلية وخاصة في قطاع الخدمات، وتسهيلاً لذلك فقد تم تجزئة هذا التناول إلى محاور عدة وعلى النحو الآتي :

أولاً: واقع قطاع الخدمات خلال العقود الثلاثة الماضية⁽²⁾:

بدءاً، فإن واقع أي قطاع اقتصادي معين هو انعكاس لواقع البلد الاقتصادي، وهذا الأخير هو انعكاس لما يتعرض إليه من مؤثرات داخلية وخارجية، وهذا هو حال أي اقتصاد ومنها الاقتصاد العراقي. إن معظم الإخفاقات التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال العقود الثلاثة الماضية يعود جزء منها إلى فشل برامج التنمية الاقتصادية عن تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو وتنوع الهيكل التصديري خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسبب جنوح التوزيع النسبي للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نحو متطلبات الحرب في عقد الثمانينات، أما الجزء الآخر من هذه الإخفاقات فتعود إلى أوضاع الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات⁽³⁾.

لقد سعت الخطط الاقتصادية الخمسية خلال عقد السبعينات إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومن بينها تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والعمل على زيادتها من حيث الكم والنوع، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع العراقي.

ففي الوقت الذي كان معدل النمو السنوي الفعلي لقطاع الخدمات في الخطة الخمسية (1965-1969) قد بلغ (6.4%) ارتفع إلى (7.6%) في الخطة الخمسية (1970 - 1974) وقد رافق ذلك ارتفاع في نسبة ما مخصص لهذا القطاع مع المباني من إجمالي التخصيصات خلال الخطة خلال الخطة الخمسية الأخيرة من (12.5%) إلى (14.6%)، بعدما ازدادت المبالغ المخصصة له من (67) مليون دينار إلى (283) مليون دينار، إلا إن ما انفق منها فعلاً هو (171.3) مليون دينار.

أي بمعنى إن نسبة الفعلي إلى المخصص كانت (60.5%). أما في البرنامج الاستثماري الانتقالي لعام 1975، فقد استحوذ قطاع الخدمات والمباني على نسبة (17.5%) من إجمالي تخصيصات هذا البرنامج البالغة (1.1) بليون دينار (أي إن المبلغ المخصص هو (192.5) مليون دينار)، وقد جاءت خطة التنمية القومية للأعوام 1976 - 1980 كخاتمة لعقد السبعينات، إذ بلغت نسبة ما مخصص لقطاع الخدمات والمباني سنوياً خلالها (15.6%) من إجمالي التخصيصات البالغة (15735) مليون دينار، أي بواقع (2458) مليون دينار سنوياً. وإذا كان الختام مسكاً، كما يقال، والتي تعبر عنه بعض المؤشرات الاقتصادية التي سجلت خلال المدة (1975-1980) وبالأسعار الحقيقية لعام 1975، والتي تمثل معدلات النمو لها وإلى النحو الآتي :

11% للناتج المحلي الإجمالي، و6.5% للصناعة الإستخراجية، و14.2% للصناعة التحويلية، و2.6% للزراعة، و20.3% للنقل والمواصلات، و13.5% للخدمات الحكومية.

إن النتيجة التي يمكن التوصل إليها، هو اتجاه المبالغ المخصصة للقطاع الخدمي نحو التزايد خلال عقد السبعينات بفضل ما شهدته من أحداث هامة تتمثل في تأمين النفط وزيادة أسعاره والتي كانت لها انعكاساتها على الإيرادات النفطية وزيادتها من (0.800) بليون دولار إلى (26.4) بليون دولار بين أول هذا العقد و آخره. أي بمعنى إنها ازدادت بمقدار (32) مرة، وكان من حصاد عقد السبعينات الذهبي، أن ارتفع مستوى الرفاه الاجتماعي معبراً عنه بمؤشر نصيب الفرد من GDF وبرغم الضبابية التي تكتنفه حيث وصل إلى (4083) دولار في عام 1980 بعدما كان (1745) دولار في عام 1970 وقد يبدو هذا الحصاد وثيراً إلى حد ما بالقياس إلى عقد الثمانينات وما تلاه، فإن حصاده كان هشيماً بفعل ما شهدته من أحداث دراماتيكية (حروب مدمرة وحصار اقتصادي جائر) كان لها وقعها المؤثر على العراق اقتصادياً وشعبياً، أحرقت أخضره ويابسسه ودمرت حرثه ونسله، وكانت النتيجة المنطقية لذلك هو التراجع الذي حصل في هذا النصيب ليصل إلى (868) دولار في عام 1990 ثم إلى (627) دولار عام 1991.

لقد شهد عقد الثمانينات حرباً ضروساً مع إيران استمرت ثمانية أعوام، ومن الطبيعي أن يرافق ذلك تزايد في الإنفاق العسكري لدعم متطلبات الحرب وما تحتاجه من العدة (الاستيرادات العسكرية) والعدد (أفراد الجيش)، وهذا بدوره قد ولد ضغوطاً متزايدة على الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد واستنزافها لخدمة هذا الغرض. فالإنفاق العسكري قد التهم أكثر من نصف GDF خلال النصف الأول من أعوام الحرب، إذ بلغت نسبته إليه 66% و57.4% و59.5% و54.4% في الأعوام من 1981-1984 على التوالي، كما إن نسبة الاستيرادات العسكرية إلى إجمالي الاستيرادات قد ارتفعت خلال عامها الأول إلى (20.5%) بعدم 10 كانت (17.4%) في عام 1980 وبعدها انخفضت هذه النسبة لتستقر عند الرقم (45%) في العام الأخير للحرب. أما نسبة القوات المسلحة إلى القوى العاملة فقد ارتفعت من (13.4%) - (21.3%) بين عامي 1980 و1988.

وفي المقابل، فإن النتيجة الحتمية لإعادة هيكلة التخصيص للموارد الاقتصادية في ظل اقتصاد الحرب، هي، ما قد يعترى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من قصور واضح لم يسلم منه القطاع الخدمي في العراق، فضلاً عن هذا القيد، فإن الاقتصاد العراقي تحكمه قيود أخرى لا تقل أهمية عن سابقها، وهي الخسائر الاقتصادية للحرب العراقية - الإيرانية، وكذلك ديون العراق الخارجية وغيرها.

لقد أشارت إحدى الدراسات المهمة إلى الخسائر الاقتصادية للعراق لوحده والتي بلغت (452.6) بليون دولار موزعة على النحو الآتي⁽⁴⁾:

1. الخسائر المحتملة للنتاج المحلي الإجمالي والبالغة (91.4) بليون دولار والتي شملت الخسائر الناجمة في القطاعات البترول، الصناعة، الطاقة، المواصلات، الإسكان والصحة.
2. خسائر الإيرادات النفطية البالغة (197.7) بليون دولار.
3. خسائر العملات الأجنبية (78.8) بليون دولار كنتيجة لإنفاق مبلغ الأساسي البالغ (35) بليون دولار إضافة إلى عوائد الفوائد المتراكمة لهذه الأصول خلال فترة الحرب.
4. خسائر الاحتياطات الأجنبية المحتملة والبالغة (80) بليون دولار الناتجة عن تزايد الإنفاق العسكري، فضلاً عن خسائر أخرى بلغت (4.7) بليون دولار.

أما الديون الخارجية للعراق، فقد بلغت (86) بليون دولار موزعة على النحو الآتي⁽⁵⁾:

(40) بليون دولار القروض الممنوحة من قبل البلدان الخليجية وبخاصة السعودية والكويت وقد اعتبرتها الحكومة العراقية كمساعدات.

(35) بليون دولار القروض الممنوحة من حكومات ومؤسسات وبنوك غربية.

(11) بليون دولار القروض الممنوحة من قبل الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية.

وعندما نضيف إلى هذا الرقم مبلغ خدمة الدين الخارجي البالغ قرابة (8) بليون دولار عام 1990، وهذا المبلغ قد شكل ما نسبته (55%) من الإيرادات النفطية المحققة عام 1989، وإلى جانب القيود الثلاثة المكبلة للاقتصاد العراقي، هناك قيود إضافية تعد بمثابة نتائج لما تترتب عن حرب الخليج الأولى وهي⁽⁶⁾:

1. قيمة الأصول المدمرة أو المخربة والتي قدرت بما يعادل (67) بليون دولار.

2. التعويضات الواجب على العراق دفعها لإيران والتي قدرت بما يعادل (97) بليون دولار.

إن جميع هذه القيود قد أحكمت الطوق على الاقتصاد العراقي وموارده خلال عقد الثمانينات، وكمخرج من هذا المأزق، فقد أعلن المسؤولون العراقيون صراحة قبل حرب الخليج الثانية ب (إن المناخ الاقتصادي للعراق يتطلب حلولاً جذرية أصبحت خارج إمكانات الاقتصاد العراقي في المدى القصير)⁽⁷⁾.

وفي عقد التسعينات، فإن حصاده لم يكن أفضل حالاً من سابقه بفعل ما شهده من أحداث هامة متتالية ابتداءً من 2 / آب / 1990 وما رافقها من تبعات واستحقاقات كتجميد الأرصد العراقية في الخارج، ووقف الإمدادات العسكرية الواردة إليه من الاتحاد السوفيتي سابقاً مروراً بحرب الخليج الثانية وأثارها المدمرة وإنهاءً بفرض الحصار الاقتصادي الجائر على العراق، وهذه الأحداث كبدته خسائر مادية وبشرية جسيمة.

وبالنسبة للتبعات، فإن الحرب قد خلفت بنية تحتية وأصول مدمرة قدرت كلفها الإجمالية بمبلغ يتجاوز (232) بليون دولار فضلاً عن التعويضات الواجب دفعها إلى الكويت فقط والتي قدرت ب(100) بليون دولار، وفقاً لإحصائية أخرى عن التعويضات المرتبة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 687 في 3/نيسان (ابريل)/1991 منذ بدء الحرب ولغاية 26/1/2004 فقد حددت بمبلغ (349) بليون دولار تقريباً⁽⁸⁾، أما الحصار الاقتصادي، فكان تبعاته على الاقتصاد العراقي كثيرة وجسيمة، إذ أدى إلى تراجع الإنتاج في القطاع النفطي بنسبة (86%) حينما انخفض من (3.3) مليون/ برميل قبل الثاني من آب عام 1990 إلى أقل من (0.500) مليون برميل يومياً. كما ظهرت فاعلية الحصار أيضاً حينما أدى إلى

خفض كل من الواردات والصادرات بنسبة (90%) و(97%) على التوالي وكنتيجة لذلك، فقد خسر العراق الإيرادات النفطية التي بلغت حسب تقديرات الحكومة العراقية بما يعادل (22) بليون دولار سنوياً⁽⁹⁾.

وبعملية حسابية بسيطة، فإن إجمالي الخسائر لهذه الإيرادات فقد فرض الحصار على العراق ولحين رفعه عنه قد بلغت (300) بليون دولار تقريباً ولهذا هو الغرم الكبير.

إن خسائر العراق من جراء الحرب والحصار لا تقتصر على الخسائر الاقتصادية وحسب بل يضاف إليها خسائره البشرية، وهنا يكون الغرم الأكبر. إذ بلغ إجمالي ضحايا حرب الخليج والانتفاضة ما بين (94-281) ألف عراقي⁽¹⁰⁾، ناهيك عنه أثارها الأخرى الناجمة عن نقص الغذاء والدواء والتي أدت إلى ارتفاع الوفيات وبخاصة بين الشيوخ والأطفال وذلك لان الإمدادات الإنسانية التي وصلت إلى العراق لم تلبي سوى (8-10%) فقط من احتياجاته الفعلية ومن بينها الأدوية ومن المنطقي أن يكون لذلك انعكاساته على مستوى الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع العراقي في المجالات المختلفة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها، وطبقاً لتصريحات رسمية عراقية في نيسان/1998، فقد ارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الحصار إلى أكثر من مليون ونصف المليون عراقي، وبلغ عدد الوفيات بين الأطفال الرضع قرابة (93) حالة لكل مائة ألف مولود، كما بلغت وفيات الأمهات (117) حالة لكل مائة ألف حالة ولادة⁽¹¹⁾. كما أشارت مصادر دولية إلى إن عدد الوفيات بين الأطفال والتي تتراوح بين (4-5) آلاف شهرياً، ومن الطبيعي إن هذه الأرقام أخذت في التزايد في الأعوام اللاحقة رغم التحسن الطفيف الذي طرأ على برنامج النفط مقابل الغذاء.

أما في مجال التعليم، فإن الإحصاءات الرسمية المعلنة تشير إلى إن أكثر من مليون طالب عراقي من طلاب مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي لم يسجلوا أنفسهم في العام الدراسي 1997، وأن عدد الطلبة المتسربين في العام نفسه قد بلغ (200) ألف طالب، كما لم يتوافر للطلبة سوى ثلث احتياجاتهم من الدفاتر المدرسية، وأن معدل الأمية يزداد بنسبة (5%) سنوياً⁽¹¹⁾.

إن من أبرز الشواهد على تدني مستوى الخدمات المقدمة خلال عقد التسعينات، هو، التراجع الذي حصل في مجال التنمية البشرية Human Development في العراق حيث جاء ترتيبه العالمي (125) في عام 1997 بعدما كان ترتيبه (96) في عام 1990 بسبب انخفاض دليل التنمية البشرية (HDI) فيه من (0.598) إلى 0.586 في العامين المذكورين⁽¹²⁾، وقد يبدو الأمر أكثر وضوحاً عندما نستعرض مؤشرات المتعارف عليها عالمياً كالصحة والتعليم والدخل، إذ إن أرقامها في العراق تفوق ما هي عليه في مجموعة البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية ولكنها تتخلف كثيراً عن ما هو موجود في مجموعة البلدان ذات المستوى المرتفع لها وكذلك في مجموعة البلدان ذات المستوى المتوسط والذي ينتمي العراق إليها. كما يظهرها الجدول رقم (1).

(جدول - 1)

المؤشرات الإجمالية للتنمية البشرية المستدامة في العراق عام 1997

المؤشرات	العمر المتوقع عند الولادة	المقدرة على القراءة والكتابة (%)	نسبة الانخراط في مراحل التعليم الثلاث (%)	نصيب الفرد GDP دولار يحسب تعادل القوة الشرائية 1997	دليل التنمية البشرية
مجموعة البلدان ذات المستوى المرتفع HHD	77.0	98.3	89.0	11647	0.904
مجموعة البلدان ذات المستوى المتوسط MHD	66.6	75.9	64.0	3227	0.662
مجموعة البلدان ذات المستوى المنخفض LHD	50.6	48.5	39.0	982	0.416

العراق	62.4	58.0	51.0	3197	0.586
--------	------	------	------	------	-------

نقلًا عن المصدر: د. احمد بريهي العلي، " التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي (مؤشرات مقارنة) بحث مقدم إلى ندوة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي". المقامة من قبل بيت الحكمة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (Undp) في الفترة من 11-14/شباط 2000، جدول (1)، ص338.

ثانياً : واقع قطاع الخدمات خلال فترة ما قبل الحرب وبعدها

شهد العراق في بواكير الألفية الثانية استمراراً للحصار الاقتصادي المفروض عليه وتصعيداً للحرب القادمة تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب لا النفط كذريعة لها وهذا ما كان يروج له السياسة والمسؤولون الغربيون للرأي العام محلياً وعالمياً، وخير مثال على ذلك ما قاله السفير الأمريكي في المملكة العربية السعودية (بأن النفط ورغبة الولايات المتحدة للسيطرة على مصادره يمثلان المحور الأكثر تأثيراً في توجه وتفكير الإدارة الأمريكية الحالية)⁽¹³⁾.

وقد جاءت الحرب الأخيرة على العراق لتضيف خراباً آخر أقوى واشد من السابق حيث دُمرت معظم بناه الإرتكازية الرئيسية ومنشأته الرسمية وغير الرسمية ماعدا وزارة النفط التي ظلت محمية من قبل قوات الاحتلال، وهذا ما يرجح ذريعة النفط كسبب رئيس للحرب عليه، أما الذي بقي منها فقد سرق أو حرق من اجل تكريس الاحتلال وتعزيزه.

وعلى خلفية ذلك وغيره، فان الأوضاع الحقيقية التي يعيشها الاقتصاد العراقي من طاقات إنتاجية عاطلة بنسبة تتجاوز (90%)، وتضخم جامح وصل إلى أربعة أرقام أو أكثر، وارتفاع معدلات البطالة والتي قدرت بأكثر من 50% قد تلقي بظلالها على مستويات المعيشة في العراق وتراجعها عن مستوياتها السابقة فضلاً عن تدني مستوى الخدمات المقدمة في مختلف المجالات كالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها⁽¹⁴⁾.

وفي العام الأول للاحتلال تم تخصيص أكثر من (80) بليون دولار لإعادة الإعمار لما خربته الحرب وان الجزء الأكبر منه قد خصص إلى إعادة تأهيل المؤسسات ذات الطابع الخدمي بالدرجة الأساس في مجال الخدمات الأمنية والبلدية والصحية والتعليمية وخدمات الماء والكهرباء إلى حد ما، وان عدم توفر البيانات عن تلك الخدمات يعيق التعرف عن مستوى تلك الخدمات كما ونوعاً لتبيان إن كانت قد تحسنت أم تدهورت.

ثالثاً : المشهد المستقبلي للاقتصاد العراقي وللقطاع الخدمي

إن الآفاق المستقبلية لانتعاش الاقتصاد العراقي تحكمه عدة قيود ذات مؤثرات خارجية وهي⁽¹⁵⁾ :

1. الإيرادات النفطية والتي تتوقف على طاقة العراق التصديرية من النفط والتي تتعرض باستمرار لأعمال تخريبية، وكذلك على أسعاره في السوق الدولية.
2. ديون العراق الخارجية.
3. تعويضات الحروب المتكررة والعقوبات الدولية.

4. وإلى جانب هذه القيود، فإن الباحث يضيف قيوداً آخر ذا مؤثر خارجي أيضاً، ألا وهو، الاحتلال وما يرافقه من فرض لسياسات الهيمنة والتبعية على مقدرات العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لذا فإن (المشهد الاقتصادي العراقي في العقود القادمة سيكون أكثر اتساقاً مع مشهد الاقتصاد العالمي الذي يعيش أجواء الليبرالية والانفتاح الاقتصادي، كما انه سيكون محكوماً بإطار ومحددات الاحتلال الأجنبي للنشاطات الاقتصادية للعراق، فان نسق تكوينات الاقتصاد العراقي وآلياته ستكون محكومة بذات الاتجاه بقدر أو بآخر)⁽¹⁶⁾.

وتشير الاتجاهات الرئيسية في الأفق للاقتصاد العراقي إلى أن السياسات الاقتصادية لبلدان الاحتلال ستكون لها انعكاساتها الصارة على هذا الاقتصاد، إذ إنها ستؤدي إلى سيادة مشاكل عديدة في المدينين القصير والمتوسط وأهمها ارتفاع معدلات البطالة وتعميق التشوهات في توزيع الدخل لصالح الفئات المستفيدة من اقتصاد الحصار والحرب في الماضي، وإشاعة النمط الرأسمالي للتنمية فيه مستقبلاً وتفعيل دورا لاستثمار الأجنبي بصوره المختلفة في تحقيقها⁽¹⁷⁾، وبعد أن يتم توفير المناخ الاستثماري المناسب له.

أما آفاق التحول نحو اقتصاد السوق قد يرافقه تركز لرأس المال لصالح الإنتاج الواسع للمشاريع الاقتصادية الكبرى وعلى حساب تصفية المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بالاستفادة من وفورات الحجم الداخلية والخارجية. وهذا التحول قد يقود إلى فرض أنماط سوقية لا تتفق وإرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع سواء من خلال التركيبة السلعية التي يتحكم في بنائها الطلب الفعال أو من خلال نمط توزيع الفائض الاقتصادي بين العمل ورأس المال، وهكذا قد تؤثر آليات السوق سلباً في النشاطات الاقتصادية المرتبطة باحتياجات فئات المجتمع ذات الدخل المحدود (الحاجات الأساسية).

الاستنتاجات

إن من ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي:

1. إن معظم الإخفاقات والاختناقات التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال العقود الثلاث الماضية من القرن العشرين تعود في جزء منها إلى فشل برامج التنمية الاقتصادية عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسبب غياب التخطيط الاقتصادي السليم والإدارة العقلانية للاقتصاد الوطني في عقد السبعينات، فضلاً عن اتجاه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نحو تلبية متطلبات الحرب في عقد الثمانينات، أما الجزء الآخر من هذه الإخفاقات فتعود إلى أوضاع الحصار الاقتصادي، وكل ذلك قد انعكس على تدني مستوى الخدمات العامة كما ونوعاً وبخاصة في مجالتي الصحة والتعليم وغيرها.

2. هنالك قيود عدة أحكمت الطوق على الاقتصاد العراقي من حروب مدمرة وما رافقها من خسائر اقتصادية وبشرية، وديون خارجية ثقيلة وتعويزات باهظة، وكان لهذه القيود وقعها المؤثر على القطاع الخدمي بدليل التراجع الذي حصل في مجال التنمية البشرية في العراق حينما جاء ترتيبه (125) في عام 1997 بعدما كان (96) في عام 1990 بسبب انخفاض دليل التنمية البشرية (HDI) فيه من (0,589) إلى (0,586) في العامين المذكورين.

3. إن المشهد المستقبلي للاقتصاد العراقي وللقطاع الخدمي تحكمه عوامل خارجية أهمها الإيرادات النفطية والتي تتوقف على طاقة العراقي التصديرية من النفط وما تعرض له من أعمال تخريبية باستمرار، وكذلك على أسعار النفط في الأسواق الدولية، فضلاً عن ذلك، فإن الاحتلال قد أضاف قيوداً آخر على الاقتصاد العراقي وما قد يرافقه من فرض لسياسات الهيمنة والتبعية على مقدرات العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا فان المشهد المستقبلي للاقتصاد العراقي في العقود القادمة سيكون أكثر اتساقاً مع مشهد الاقتصاد العالمي الذي يعيش أجواء العولمة والليبرالية والانفتاح الاقتصادي والخصخصة.

4. إن آفاق التحول نحو اقتصاد السوق قد يرافقه اتساع في دور الاستثمار الأجنبي وإلى تمركز رأس المال، وهذا التحول قد يؤدي إلى فرض أنماط سوقية لا تتفق والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للغالبية العظمى من أفراد المجتمع وبخاصة ذات الدخل المحدود.

السياسات التجارية الحكومية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

إعداد

مهند حميد مجيد*

حسن بدري مهلهل*

2005

* قسم العلاقات الاقتصادية الخارجية/ وزارة التجارة.

لا شك إن التنمية الاقتصادية، وما يتصل بها من تنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة، تأخذ الحيز الأهم ضمن استراتيجيات الحكومة العراقية حيث يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة سواء في تحديث مؤسساتها وتأهيلها أو في تنشيط القطاعات الخاصة فيها ومساعدتها على مواجهة موجة العولمة، وسيكومن من الضروري تعزيز قدرة الاقتصاد العراقي بكافة الوسائل التي تضمن له الدوام والاستمرار فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة بكافة نواحيها التجارية والصناعية والاجتماعية والبيئية.

على عكس ما هو شائع لدى الكثيرين في القطاعين العام والخاص، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية مرنة الى حد كبير مما يسمح لحكومات الدول الأعضاء -خاصة النامية منها- باختيار السياسات التجارية التي تتوافق مع نظامها الاقتصادي واهدافها التنموية، وسنحاول في هذه الورقة استعراض بعضاً من هذه السياسات، وتحديد أهم السياسات التجارية التي يمكن للحكومة العراقية ان تطبقها من اجل تحقيق سياساتها الانمائية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية.

ولا يأتي تقييم السياسات التجارية للدول من وجهة نظر قواعد منظمة التجارة العالمية كمفاجأة نظرا للاهمية التي تلعبها هذه القواعد في هذا الإطار. فمن جهة، تشمل قواعد منظمة التجارة العالمية الجزء الأكبر من قواعد التجارة الدولية، فبعد إدخال تجارة الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وبعض جوانب الاستثمار ضمن اطار منظمة التجارة العالمية، أصبحت كافة مواضيع التجارة الدولية، مع بعض الاستثناءات، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. ومن جهة ثانية، فإن عضوية منظمة التجارة العالمية الشاملة تجعل من الصعب تجاهل قواعدها، خاصة وان 11 دولة عربية هي حاليا اعضاء في المنظمة⁽¹⁾ بينما تفاوض 5 دول للانضمام⁽²⁾ وتتجه بقية الدول العربية في السعي للانضمام⁽³⁾.

وبحسب مفهوم منظمة التجارة العالمية تشمل السياسات التجارية كافة الاجراءات الحكومية ذات الاثر على التجارة الخارجية⁽⁴⁾، وهي تشمل بالتحديد السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية، وغيرها من السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية في السلع وعلى تجارة الخدمات، ونظام الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. هذا وقد يكون الهدف من وراء السياسات التجارية حمائي بحت، أي يهدف الى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، سواء عبر قيود كمية وحصص أو تقديم دعم مادي للصناعات المحلية، وقد يكون الهدف من ورائها مالي كجلب مردود على الخزينة عبر المحافظة على تعرفه كمركية أو ضرائب مرتفعة، ومن وجهة نظر منظمة التجارة العالمية يمكن تمييز نوعين من السياسات التجارية: النوع الاول هو السياسات التجارية المشروعة، والثاني السياسات التجارية غير المشروعة.

أولاً : السياسات التجارية الحمائية المشروعة

1. الحماية الكمركية:

إن السياسات التجارية الحمائية الاقل ضرراً من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية هي التعرفة الكمركية، فبحسب المادة 2 من "غات 94" يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بعدم رفع التعرفة عن النسبة المؤية المحددة للبضائع المذكورة في جدول الالتزامات إلا في حالات معينة منصوص عليها حصراً، أو بعد التعويض على الدول اصحاب الحق الاولي في المفاوضات المتعلقة بسلعة معينة، إذاً فالمبدأ هنا هو بربط التعرفات الكمركية وليس بالغائها، ومن ثم المضي قدماً بتخفيضها بشكل تدريجي عبر جولات التفاوض، أما البضائع والسلع التي لم يحدد لها سقف في جدول الالتزامات فتبقى الدول المعنية حرة في رفعها أو خفضها من دون قيد أو شرط، هذا يعني نظرياً انه يحق لدولة ما ان تستثني سلعة من التحديد الكمركي بشكل يضمن لها مرونة بالمعاملة، لكن ذلك منوط الى حد بعيد بنتائج المحادثات الثنائية عند الانضمام أو بعد ذلك من خلال جولات المحادثات المتعددة الأطراف، وتبلغ نسبة السلع المقيدة في جداول التزامات الدول النامية حوالي 73 % من السلع المستوردة كافة، وتبلغ هذه النسبة حوالي 99% عند الدول المتقدمة⁽⁵⁾.

ومن أهم السلع الصناعية المستثناة من مبدأ التحديد الكمركي في جداول الدول المتقدمة الزيت الخام. فالنפט يقسم في جداول التعرفة حسب النظام الموحد (Harmonised System) الى زيت خام ومشتقات وبتروكيمياويات، وقد قررت العديد من الدول المتقدمة ان لا تدرج الزيت الخام في جداولها وان كانت التعرفة الفعلية في تلك الدول ضئيلة للغاية أو منعدمة تماماً، ولعل هذا هو السبب الرئيس في الاعتقاد ان النفط هو خارج اطار قواعد منظمة التجارة العالمية، وهذا خطأ شائع. فعدم ادراج سلعة ما في جداول التعرفة لا يجعلها مستثناة من قواعد منظمة التجارة العالمية الأخرى، فقاعدة عدم التمييز في فرض الضرائب المحلية مثلاً تطبق على السلع المدرجة وغير المدرجة في جدول السلع، ولا يؤدي استثناء سلعة من التحديد الكمركي سوى الى فتح المجال أمام الدولة المعنية لرفع التعرفة وتخفيضها على السلعة المذكورة ساعة تشاء وكيفما تشاء، وهنا تجدر الاشارة الى ان فحوى جداول السلع يخضع الى المفاوضات والضغوطات سواء لجهة السلع المدرجة أو لجهة مستوى التعرفة الكمركية على هذه السلع.

فضلاً عن كون التعرفة الكمركية وسيلة حماية للصناعة المحلية – لانها افضل من القيود الكمية والحصص- وتشكل عائداتها مصدراً أساسياً لموارد الخزينة في الدول النامية، بحيث تصل احياناً الى اكثر من 40% في بعض الدول، إلا إنها تشكل سلاحاً ذا حدين، فهي تحمي الصناعة المحلية من جهة، لكنها قد تؤثر في قيمة السلعة المحلية النهائية وقدرتها التنافسية في سوق التصدير أو حتى السوق المحلية، وذلك إذا كانت السلع الاولية أو الوسيطة موضع تعرفه كمركية عالية، من جهة أخرى، لذا فمن الضروري عند البحث في مقدار الحماية الاخذ بالاعتبار مبدأ نسبة الحماية الفعلية بالإضافة الى النسبة الاسمية للتعرفة، ومن الضروري التعرفة الكمركية المثلى حسب درجة التصنيع، وتقل أو تصبح منعدمة كلما كانت اقرب الى الموارد الاولية.

2. الحوافز الضريبية:

قامت معظم الدول الغنية بخفض معدل التعرفة الكمركية في جداولها، إلا أنها إستعاضت عنها بالضرائب المحلية لا سيما ضرائب القيمة المضافة، وهذا مشروع يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، فالعضوية في المنظمة لا تفرض إلغاء أو حتى تخفيض الضرائب، ذلك انه بعد ان تعبر السلع الاجنبية الكمارك، لا يجوز فرض اي رسم أو ضريبة داخلية عليها إلا بموجب بند المعاملة الوطنية، أي بعد فرض الضريبة أو الرسم ذاته على السلع الوطنية المماثلة.

والمعاملة الوطنية هذه تطبق على السلع المقيدة وغير المقيدة في جداول الالتزامات على حد سواء، وهذا أمر ثابت بمقتضى سلسلة من الدعاوى في الكات القديمة⁽¹⁶⁾، ويعتبر حق الدول في فرض الضرائب مشروعاً وغير قابل للنقاش، يؤكد ذلك كثرة الشكاوى ضمن اطار الغات والتي أغلبها كانت في اطار التأكد من انها تأتي مطابقة لمبدأ المعاملة الوطنية.

3. الحوافز المشروعة لتشجيع الصادرات:

يمكن اعتماد حوافز لتشجيع الصادرات تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية ولا تشكل دعماً محظوراً بمفهوم اتفاقية الدعم. من اهم هذه الحوافز إعفاء الصادرات من الرسوم الكمركية وغيرها من الرسوم غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة) شرط ان لا تزيد على الضريبة التي تفرض على تلك المنتجات عند بيعها للاستهلاك المحلي، ولا تسمح قواعد منظمة التجارة العالمية بالإعفاء من الضرائب المباشرة كتلك التي تفرض على الأرباح، ولا بد من الإشارة الى ان التعرف على الحوافز المشروعة لتشجيع الصادرات، كأنواع الدعم المشروعة، أمر صعب ويتطلب معرفة تقنية ومفصلة لقواعد منظمة التجارة العالمية.

4. التشريعات الخاصة بحماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية:

هناك مسؤولية كبيرة على عاتق الحكومة في حماية الصناعات المحلية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، خاصة من ناحية وضع التشريعات المناسبة لمكافحة هذه الأنواع من الممارسات غير المشروعة، كالإغراق والدعم، كما إن على الحكومة تدريب الكوادر البشرية لمراقبة النواحي التقنية لهذه التشريعات، خاصة وان الدفاع عن الحقوق التي تمنحها قواعد منظمة التجارة العالمية يبدأ في كثير من الاحيان بسن مثل هذه القوانين.

والإغراق هو لجوء شركات اجنبية الى بيع منتجاتها في الاسواق العالمية باقل من سعرها في بلد التصدير، وقد تلجأ الشركات الكبرى الى الإغراق لاسباب عديدة منها التخلص من فائض الانتاج ولو باقل من سعر الكلفة بعد ان تكوم قد غطت تكاليف مشروعها، أو أنها تلجأ إلى الإغراق في مرحلة اولى بهدف القضاء على المنافسين والوصول الى نوع من الاحتكار ومن ثم التحكم بالاسعار في السوق بحرية اكبر، وقد ازداد لجوء الشركات الكبرى، مؤخراً، إلى الإغراق في الأسواق الأجنبية مستفيدين من عدم خبرة الكثير من الدول النامية في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات في الاصل لمكافحة الإغراق. وبهذا، فان الإغراق يلحق خسائر كبيرة بالصناعات المحلية ويشل قدرتها التنافسية.

كما تسعى العديد من الدول الى تقديم دعم لصناعاتها التصديرية بشكل خاص مما يؤدي الى تخفيض كلفة انتاجها في الاسواق العالمية، وبالتالي إلى زيادة قدرتها التنافسية وقدرتها على اكتساح تلك الاسواق عبر البيع باسعار اقل من اسعار المنتجات المحلية المماثلة او المشابهة، ويعتبر دعم الصادرات من الاساليب غير المشروعة في قواعد منظمة التجارة العالمية المتجسدة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إذ قد يؤدي هذا الدعم الى إلحاق الضرر بالصناعات المحلية المماثلة او المشابهة لعد تمكنها من مجارة المنتجات المدعومة، كما قد يؤدي هذا الى خلق اسعار غير حقيقية وتشوهات في ايواق العرض والطلب.

وغالبا ما يؤدي استيراد سلعة اجنبية بشكل كبير الى التأثير على اسواق العرض والطلب وانخفاض الأسعار، مما قد يؤدي الى الأضرار بصناعة محلية مشابهة ومماثلة، وقد يحصل الاستيراد المطرد لسلعة اجنبية معينة، وبالتالي إلحاق الضرر أو التهديد بحصول ذلك، من دون ان يكون سبب ذلك ممارسات غير مشروعة او منافية للمنافسة مثل الإغراق او الدعم المحظور، وتلجأ معظم الدول المتقدمة الى سن قوانين خاصة بالاجراءات الوقائية لحماية لصناعاتها المحلية المتضررة او التي قد تتضرر من جراء الاستيراد المتزايد لسلعة اجنبية معينة، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان اتخاذ مثل هذه التدابير مشروع وفق قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدابير الوقائية والتي جاءت لتكمل ما ورد في المادة 19 من اتفاقية الغات 1994، ويكون الإجراء الوقائي مؤقتاً بطبيعته وياخذ أحد شكلين: أما زيادة للرسوم الكمركية عما هو محدد في جدول التزام الدولة المعنية، أو فرض قيود كمية على المنتجات التي تشكل مصدراً للضرر، وعليه، لا بد للعراق عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ان يضع التشريعات الخاصة بمكافحة الإغراق ومكافحة الدعم والوقاية الطارئة.

5. تجارة الدولة:

تشكل شركات التجارة العامة إستثناءً لقواعد السوق التي تتبناها منظمة التجارة العالمية، وتعرف المادة 17 من اتفاقية الغات تجارة الدولة على انها التجارة التي تقوم بها المؤسسات التي تملكها الدولة

او التي منحها الدولة امتيازات خاصة او امتيازات حصرية، وغالبا ما يكون الهدف من وراء مؤسسات الدولة تقديم دعم لاسعار المنتجات الزراعية او تامين الامن الغذائي او حتى حماية بعض الصناعات المحلية ذات الالهية الاستراتيجية من المنافسة الاجنبية. ويتم ذلك عبر فرض قيود كمية على السلع الاجنبية المماثلة او تحديد اسعار إعادة بيع الواردات عند مستويات مرتفعة بحيث تفقد السلع الاجنبية ميزتها النسبية في السوق المحلية المعنية.

وبالرغم من ان منظمة التجارة العالمية لا تحظر وجود مثل هذه المؤسسات، إلا إنها تسعى الى ضبط ممارساتها بشكل يتماشى مع الاعتبارات التجارية وبطريقة خالية من التمييز وبشفافية ومن دون قيود كمية على التجارة، وقد يكون الحل في خصخصة هذه المؤسسات، لان الاعتبارات التي اوجدت من اجلها اصبحت غير صالحة حاليا، فالإبقاء على مؤسسات حكومية تحتكر الاستيراد والتصدير بشكل غير مجد اقتصاديا لاعتبارات خاصة بالامن الغذائي اصبح امر مثير للجدل.

ثانيا: السياسات التجارية غير المشروعة

1. نظام الحصص والقيود الكمية:

تقر قواعد منظمة التجارة العالمية بمشروعية التعريفات الكمركية وان ارتفعت في بعض الاحيان في تنظيم تجارة الدولة على عكس اللجوء الى فرض قيود كمية، إن القيود الكمية، حسب قواعد منظمة التجارة العالمية، أكثر ضرا من التعريفات الكمركية من الناحية الاقتصادية والسياسية بالإضافة الى الناحية القانونية المتمثلة باحكام منظمة التجارة العالمية، ويطبق مبدأ حضر القيود الكمية وفقا للمادة 11 من الغات 1994 على الاستيراد والتصدير على حد سواء، إلا إن هناك بعض الاستثناءات، حيث يجوز فرض قيود على الاستيراد في حالات معينة مثل تصحيح عجز ميزان المدفوعات، كما يجوز فرض قيود على التصدير وفقا للمادة 11 فقرة 2(ب) من الغات 1994 إذ اقتضت الضرورة وذلك من اجل توفير سلعة ما على مدى فترة زمنية طويلة.

إذا فالمبدأ هو بعد جواز الحصة الكمية، وقد جرى تطبيق هذا المبدأ على السلع الزراعية والملبوسات بعد ان كانت مستثناة من قواعد اللغات، ففي الزراعة تم تحويل التدابير الكمية والحصة الى رسوم كمركية أو ما يعرف بالاختصاص للتعرفة او الكمركة (LZ)، ومن شأن هذه التدابير توفير حماية للمنتجات الزراعية تكون مماثلة للحماية التي كانت سارية قبل ابرام الاتفاق، وبصار بعد عملية الكمركة الى خفض تدريجي في نسب التعريفات الكمركية، ولا بد من الاشارة الى وجود نسب للتعريفات الكمركية عالية جدا نتيجة الكمركة لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي، حيث كانت نسب الحماية مرتفعة جدا تصل الى اكثر من 200% على بعض السلع بسبب السياسة الزراعية المشتركة لديهم.

ومن المفترض انه مع بداية عام 2005 يكون قد اسدل الستار على نظام الحصة والقيود الكمية، حيث يتم تطبيق المرحلة الاخيرة من الجدول الخاص بازالة الحصة في اتفاق المنسوجات والملابس.

2. دعم الصادرات:

بالرغم من وجود قواعد تضبط الدعم الحمومي للصادرات من السلع الصناعية في الغات 1947، إلا إن تلك القواعد لم تحظر بشكل حاسم في حينه استعمال هذا النوع من الدعم، وفي جولة الارغواي وضعت الاتفاقية الخاصة بالدعم والتدابير المضادة للدعم أو ما يسمى بالرسوم التعويضية، وبحسب هذه الاتفاقية يعرف الدعم المحظور "الدعم الذي يعتمد على دعم الصادرات او الذي يشترط استخدام سلع محلية بدلا من السلع الاجنبية"، وقد منحت الدول النامية 8 سنوات لازالة هذا النوع من الدعم، وقد أعفيت الدول الاقل نموا التي لا يتجاوز معدل الدخل الفردي فيها 1000 \$ في السنة.

أما السلع الزراعية، فتخضع إلى نظام خاص. حيث تحتوي اتفاقية الزراعة على احكام تتعلق بتامين حد ادنى من امكانية الوصول الى السوق. كما تحتوي على احكام حول تخفيض الدعم المحلي، ونقطة الانطلاق في هذا الاطار هي ما يسمى "اجمالي مقياس الدعم الكلي". حيث تم احتساب اجمالي مقياس الدعم الكلي للفترة الممتدة من 1968-1988 ومن ثم صار الى تخفيض الدعم الى نسبة 20% على فترة عشر سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 13% للدول النامية في نفس الفترة، كما تتطلب اتفاقية الزراعة تخفيض الدعم للصادرات الزراعية بنسبة 36% وتخفيض كمية الصادرات التي تتلقى الدعم بنسبة 21% على مدى 6 سنوات للدول المتقدمة. أما الدول النامية فعليها تخفيض الدعم للصادرات الزراعية بنسبة 24% وتخفيض كمية الصادرات التي تتلقى الدعم بنسبة 14% على مدى عشر سنوات، وهذا ينتهي في 2004 / 12 / 13 .

3. التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار:

لا يخضع استثمار الاجنبي المباشر لقواعد منظمة التجارة العالمية، ما عدا فسي قطاع الخدمات، حيث يسمى الطريقة الثالثة للتوريد حسب اتفاقية GATS وعليه فبإمكان الحكومة اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة لتشجيع الاستثمار الاجنبي وان كان ذلك بشكل تفصيلي وتمييزي. ومن هذه التدابير تأمين الاسس السليمة والشفافة من اجل تشجيع الاستثمار الاجنبي الذي يعتمد كثيرا على الثبات في المعاملة، ويتم ذلك عبر ايجاد قواعد شفافة وغير تمييزية تحميهم من عدم التوازن في المعاملة مع ضمان كافة حقوقهم في المشروع.

بالرغم من ان الاستثمار الأجنبي غير خاضع لقواعد منظمة التجارة العالمية، فان بعض التدابير المتصلة بالاستثمار فيما يخص السلع قد خضعت في جولة الارغواي الى بعض الضوابط، وبالتحديد فان اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية ركزت على عدم جواز منح معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية على حساب المنتجات المستوردة، وهنا فان شرط المحتوى المحلي لا ينسجم مع احكام الاتفاقية.

ويمكن تقسيم تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة الى قسمين: الاول يتعلق بالمعاملة الوطنية والثاني يتعلق بالقيود الكمية. والتدابير المخالفة للمعاملة الوطنية هي على سبيل المثال تلك التي تفرض على منشأة ما شراء او استخدام منتجات محلية المنشأ بنسبة معينة للحصول على منفعة ما، وهذه إحدى أوجه المحتوى المحلي وهو تدبير تلجأ اليه العديد من الدول النامية، أما التدابير المخالفة للقيود الكمية فهي التي تفرض على منشأة ما ان يكون استيراد منتجات اجنبية متصل بحجم او قيمة انتاج محلي قامت هي بإنتاجه، وهذا أيضا يدخل في قائمة المحتوى المحلي.

وتشمل الاتفاقية على معاملة خاصة بالدول النامية اذ انها تسمح لهذه الدول ان تبقى على التدابير المخالفة للاتفاقية لخمس سنوات من تاريخ الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، شرط أن تكون هذه الدول قد اخطرت المنظمة بهذه التدابير خلال التسعين يوما الاولى من تاريخ الانضمام، وقد منحت الدول الاقل نموا سبع سنوات لإزالة هذه التدابير، أما سائر الدول الاخرى فقد منحت سنتين لتفادي ذلك.

ثالثا: السياسات التجارية المتقدمة

بالرغم من أهمية العديد من السياسات الحمائية للدول النامية خاصة لدعم صناعتها الناشئة، إلا أنها لا تعني عن نوع اخر من السياسات يركز على مبادئ الانفتاح الاقتصادي وينوجه الى الاسواق العالمية، ومن هذه السياسات انشاء اسواق التجارة الحرة وتخفيف الاجراءات البيروقراطية وتحسين نوعية وجودة الانتاج المحلي واعتماد قوانين مرنة لتشجيع وتعزيز الاستثمار الاجابي المباشر.

1. تسهيل التجارة :

تتزايد أهمية مفهوم تسهيل التجارة في المحافل الدولية وخاصة في منظمة التجارة العالمية حيث اشار إعلان المؤتمر الوزاري الاول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة في 1996 الى القيام باعمال تحضيرية حول هذا الموضوع، وتشمل عبارة تسهيل التجارة بمفهومها الواسع مسائل عديدة ومتنوعة، مثل: اعتماد الشفافية في المعاملات ونشر القوانين والأنظمة المرعية، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية وتبسيطها، واعتماد المكننة قدر الامكان في الادارات الخاصة، وتوحيد نظم الاستيراد والتصدير، وتخفيف اعباء وتكاليف المبادلات التجارية وتسريعها، وتعزيز الفعالية التجارية.

ولا شك بان تطبيق العديد من اتفاقيات جولة ارغواي بشكل يحد ذاته مساهمة في تطبيق مفهوم تسهيل التجارة، مثلا إن تطبيق القواعد الكمركية بشكل تخفيفا لابعاء التجارة واسرعا في تخليص البضائع، فضلا عن تطبيق القواعد التي من شأنها ان يتم الاسراع في عملية الاستيراد وتسهيل الاجراءات البيروقراطية وحل المشاكل التي تنشأ بين المصدرين وسلطات الكمارك... الخ.

2. التكتلات الاقتصادية :

في الوقت الذي لا تتجاوز نسبة التجارة العربية البينية 9% من مجمل مبادلاتهم التجارية، تتزايد وتيرة التكتلات الاقتصادية في العالم بحيث يوجد حالياً ما يقارب من 200 ترتيب إقليمي، وبالرغم من عدم توصل الدول الاطراف اثناء مفاوضات الغات الى نتيجة مهمة حول مدى انسجام الترتيبات الإقليمية التي اب لغت الى امانة الغات، إلا إن جدواها الاقتصادي لم يعد محل جدل، فاستثناء على مبدا الدولة الاولى بالرعاية، يجوز لدولة ما، في إطار إنشاء سوق حرة أو اتحاد كمركي أو اتفاق يؤدي الى احدى هاتين الحالتين، أن تمنح دولا اخرى معاملة تمييزية وتفضيلية.

ولا بد من الاشارة الى ان الاستثناء من مبدا الدولة الاولى بالرعاية من اجل انشاء اتحاد كمركي هو الأصل، ومن ثم تطور الامر ليشمل انشاء سوق حرة دون الضرورة تحقيق اتحاد كمركي. وقد اعترفت الدول باهمية ذلك خاصة ان في ذلك تسهيل لعملية انشاء تكتلات اقتصادية بين الدول النامية، ذلك إن إلزام الدول النامية بتوحيد السياسة التجارية الخارجية عبر انشاء اتحاد كمركي فيما بينها من شأنه ان تعقيد حصولهم على هذا الاستثناء، ومن الشروط الواجب توفرها قبل مطابقة هذه التكتلات الاقتصادية لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، أن يشمل التحرير معظم التجارة بين دول التكتل الاقتصادي بحيث لا يؤدي ذلك الى زيادة الحواجز مع الدول الاخرى عما كانت عليه قبل قيام التكتل، أو رفع قيم التعريفات الكمركية.

بالرغم من إن معظم التكتلات الاقتصادية تختص بتبادل السلع، إلا إن أهمية تجارة الخدمات في التجارة الدولية وإيجاد قواعد محددة في الغاتس بشأنها، دعا الكثير من الدول الى ادراج الخدمات في ترتيباتهم الاقتصادية.

3. اعتماد المعايير الدولية في الإنتاج :

تعاني بعض صادرات الدول النامية في الدول الاجنبية من عدم التزامها بالمعايير الدولية من ناحية الجودة او النظافة، مما يعطي سلطات تلك الدول حججا مشروعة لمنع استيراد تلك المنتجات، لهذا فمن الضروري وضعبرنامج شامل لمساعدة الصناعات المحلية على تحسين ادائها وبالتالي تحسين فرص تصديرها الى الاسواق العالمية. ومن هنا تاتي اهمية اعتماد برامج للتوعية في هذه المجالات من قبل الحكومات والهيئات الصحية والتقنية وغرف التجارة والصناعة في هذه الدول، ولا بد من الاشارة الاستفاد القصوى من الاخطارات التي تقدمها الدول الاعضاء في المنظمة بشكل دوري فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية الحواجز التقنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية. حيث يلتزم الأعضاء، بموجب هاتين الاتفاقيتين، بالإفصاح دوريا عن فحوى اللوائح والمعايير التقنية والفنية والاسس المبنية عليها في مجال الاتفاقيتين. فمن الضروري التأكد من تعميم هذه الاخطارات على قطاعات الانتاج المعنية في الدولة، مع تبويب هذه الاخطارات وتوثيقها واتاحتها بشكل مستمر لذوي المصلحة.

4. التوعية وإشراك القطاع الخاص في صنع القرارات الخاصة بشؤون منظمة التجارة العالمية.

إن للتوعية حول ماهية ووظائف منظمة التجارة العالمية دور مهم في تشجيع المؤسسات والصناعات المحلية في الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لها، فقواعد التجارة الدولية وضعت في الاساس لخدمة القطاع الخاص، وان لم يشارك هذا القطاع بشكل مباشر بوضع قواعد اللعبة، ولا شك ان عملية التوعية تبدأ بازالة المغالطات الشائعة التي تحوم حول منظمة التجارة العالمية، ويجب أن يتم ذلك على اكثر من صعيد بدءا بالقطاع الخاص وانتهاءا بالقطاع العام.

5. التنسيق بين سائر قطاعات الدولة في مسائل منظمة التجارة العالمية:

تتنوع المواضيع التي تقع تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وتؤدي الى تشابك الصلاحيات بين سائر الهيئات والقطاعات في الدولة، ويشكل ذلك تحديا اداريا ومؤسساتيا يؤثر على اداء الاقتصاد الوطني سلبا او ايجابا بالاعتماد على نجاح التنسيق ومداه بين سائر القطاعات، وعلى قدر تعلق الامر بالعراق فقد تم تشكيل لجان وطنية تعنى بهذه المسألة، حيث تضم هذه اللجان في عضويتها رؤساء الادرات في القطاعات العامة للدولة بالاضافة الى بعض المؤسسات العامة واتحاد الصناعات العراقي، فضلا عن ذلك فقد قامت اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن دورها في تفعيل وتهيئة الظروف للانضمام الكامل الى منظمة التجارة العالمية، بتشكيل لجان فرعية متخصصة تشمل ممثلين عن سائر القطاعات الاقتصادية.

الخاتمة

ليس هناك نقص في الخيارات المتاحة امام العراق في رسم سياسته التجارية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية، بل إن التحدي يكمن في كثرة السياسات المطلوبة والضرورية لتحقيق الاندماج السليم في الاقتصاد الولي والتنمية الشاملة والمستدامة.

فعضوية العراق في منظمة التجارة العالمية يتيح لمنتجاته الحصول على معاملة الدولة الاولى بالرعاية مما يعني اسواقا وفرصا جديدة سوف تفتح امام منتجاته، لهذا فان السياسة التجارية عليها ان تتمحور حول تعظيم الفوائد من العضوية واتاحتها للقطاع الخاص بالدرجة الاولى، لأنه المستفيد الأول والحقيقي من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ومن المسائل الحيوية، بالنسبة للقطاع العام والقطاع الخاص، إنشاء مراكز للمعلومات التجارية عن الاسواق الدولية وفرص التصدير وتقديم الاستشارات الخاصة الى التجار بهذه الخصوص، كما يمكن الاستفادة من الملحقيات التجارية في الخارج للكشف عن متطلبات الاسواق وفرص التصدير اليها وكيفية الاستفادة منها في تعظيم المنافع التجارية خصوصا والاقتصادية عموما.

ولا بد من الاشارة الى اهمية المفاوضات المستقبلية والتحضير لها بشكل علمي ودقيق للوقوف على ايجابيات وسلبيات المواضيع الجديدة المطروحة على جدول اعمال هذه المفاوضات، وبلورة الموقف التجاري (الاقتصادي) الواضح إزاءها، مع التأكيد على أهمية توحيد وجهات النظر مع الدول العربية الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بما يخص المواضيع المطروحة على جدول اعمال المفاوضات الحالية والمستقبلية.

الهوامش

1. سالم توفيق النجفي، "مستقبل التنمية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 305، تموز (يوليو) 2004، ص 86-87.
2. اعتمد في تناول هذا المحور من المصدر :
3. د. عباس النصراوي، "الاقتصاد العراقي... النفط... التنمية. الحروب... التدمير... الآفاق 1950 - 2010"، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت، 1995، ص 67 وما بعدها.
3. سالم توفيق النجفي، المصدر نفسه، ص 92.
4. د. عباس النصراوي، المصدر نفسه، ص 134.
5. المصدر نفسه، ص 145.
6. د. عباس النصراوي، المصدر نفسه، ص 195.
7. سالم توفيق النجفي، المصدر نفسه، ص 90.
8. نقلاً عن : سعد الله الفتحي في معرض تعقيبه على بحث ل : عبد الامير الانباري، "التعويضات"، مجلة المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص 136.
9. الأرقام الواردة اقتبست من المصدر: د. عباس النصراوي، المصدر نفسه، ص 156 - 157، ص 160.

10. المصدر نفسه، ص158.
11. المؤتمر القومي العربي التاسع، "حال الأمة العربية/ الوثائق- القرارات- البيانات"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص400 - 401.
12. المؤتمر القومي العربي التاسع، المصدر نفسه، ص400-401.
13. د. سالم توفيق النجفي، " التنمية البشرية في الوطن العربي... الأوضاع الراهنة ومآزق المستقبل (مقاربات نظرية) " بحث مقدم إلى ندوة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" المنعقدة في بيت الحكمة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الفترة 11- 14 / شباط / 2000، جدول 1، ص 315.
14. رمزي سلمان، " السياسة النفطية " مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 305، تموز 2004، ص 102 - 103.
15. للمزيد من التفاصيل ينظر : د. مهدي الحافظ، " ورقة العراق الى ملتقى العراق الاقتصادي " المنعقد في بيروت للفترة 17 - 19 / آذار / 2004.
16. د. عباس النصراوي، المصدر نفسه، ص 201 وما بعدها.
17. سالم توفيق النجفي، المصدر نفسه، ص 93 - 96.